جامعة عمـــار ثليجي الاغواط

كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

المعالجة الصحفية لسياسة التقشف في الجزائر

دراسية تحليلية لجريدة الشروق في الفترة الممتدة ما بين 31.12.2015_01.01.2015

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام و الاتصال

تخصص: إتصال و علاقات عامة

من إعداد الطالبين:

* أمين رخيس

* أمينة سعيدي

إشراف الأستاذ:

أ. عطاء الله طريف

السنة الجامعية 2016/2015

كلمة شكر وعرفان

يقول الله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

الآية 7 من سورة ابراهيم

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على اتمام هذه المذكرة

لذا نتقدم بخالص عبارات التحية والتقدير وجزيل الشكر والامتنان إلى كل من:

الأستاذ المشرف: طريف عطاءالله

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين كانوا لنا سندا طيلة المسار الدراسي

ونشكر كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في هذا العمل

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

أمينة

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من أفتقدك منذ الصغر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي
إلى حكمتي .....وعلمي
إلى أدبي .....وحلمي
إلى طريقي .... المستقيم
إلى طريق..... الهداية
إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل
إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله
إلى من آثروني على نفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي
إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني
إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله
إلى من يجمع بين سعادتي وحزني
إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني
إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني

أمين

الفهرس

مقدمة.....11
إشكالية الدراسة.....12
تساؤلاتالدراسة.....12
أهمية الدراسة.....14
أسباب اختيار الموضوع.....14
منهج الدراسة.....18
الفصل الثاني أهم السياسات المالية العالمية.....27
المبحث الأول السياسة المالية الأمريكية.....28
امكانات الولايات المتحدة الأمريكية 30
الموارد الطبيعية و الطاقة.....30
المبحث الثاني السياسة المالية لمنظمة اليورو و اليابان.....32
المطلب الأول السياسة المالية لمنطقة اليورو.....32
النظام النقدي الاوربي.....34
اتفاقية ماسترخت.....36
المطلب الثاني:السياسة المالية لليابان.....37
المبحث الثالث السياسة المالية في الصين.....40
الفصل الثاني : الاقتصاد الجزائري.....46
المبحث الاول : السياسة الاقتصادية المالية الجزائرية.....48
المبحث الثاني : تداعيات انخفض اسعار النفط على الإقتصاد الجزائري52
المبحث الثالث: قراءة في قانون المالية لسنة 2016 وتدابير سياسة التقشف.....55

الإطار التطبيقي.....59
الاستنتاجات.....80
خاتمة.....81

فهرس الجداول

الجدول رقم (01) يوضح فئة المساحة.....60
الجدول رقم (02) يوضح تكرارات عناصر فئة الموقع المادة الصحفية عبر الجريدة.....61
الجدول رقم (03) يوضح العناصر التبوغرافية الخاصة بالعناوين (حجم الخط).....62
الجدول رقم (04) يوضح تكرارات طبيعة نوع اللغة المستخدمة.....63
الجدول رقم (05) يوضح تكرارات عناصر فئة نوع المادة الإعلامية المنشورة.....64
طبيعة نوع الصور الصحفية المستعملة.....66
المبحث الثاني: فئات المضمون الخاصة بالمعالجة الإعلامية لسياسة التقشف.....67
الجدول رقم (07) يوضح تكرارات عناصر فئة الموضوعات المتعلقة بسياسة التقشف.....68
الجدول رقم (09) يوضح تكرارات عناصر فئة أشكال إعلان الحكومة لسياسة التقشف.....70
الجدول رقم (10) يوضح تكرارات عناصر فئة المصدر في صحيفة "الشورق".....71
الجدول رقم (11) يوضح تكرارات عناصر فئة الفاعلين في المادة الصحفية.....72
فئة الاتجاه نحو معالجة الجريدة لسياسة التشقف.....73
فئات السمات خاصة بالفاعلين في تناول سياسة التقشف.....74

الجدول رقم (14) يوضح تكرارات عناصر فئة فئة الجمهور المستهدف.....75
توزيع الموضوعات الصحيفة حسب أهداف الجريدة في معالجة سياسة التقشف.....76
الجدول رقم (16) يوضح تكرارات عناصر فئة الأهداف.....76
الجدول رقم (17) يوضح تكرارات عناصر فئة القيم المتضمنة....77
الجدول رقم (18) يوضح تكرارات عناصر فئة الحلول.....78

مقدمة

الإطار المنهجي

-الإشكالية

-التساؤلات

-أهمية الدراسة

-أسباب إختيار الموضوع

-أهداف الدراسة

-منهج الدراسة

-الدراسات السابقة

الفصل الأول:أهم السياسات المالية العالمية

-المبحث الأول:السياسة المالية الأمريكية

-المبحث الثاني:السياسة المالية لمنطقة اليورو واليابان

- المبحث الثالث:السياسة المالية للصين

الفصل الثاني:الإقتصاد الحزائري

-المبحث الأول: السياسة المالية الجزائرية

-المبحث الثاني: تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري

-المبحث الثالث:قراءة في قانون المالية لسنة 2016

الإطار التطبيقي

-المبحث الأول: تحليل ومناقشة فئات الشكل

-المبحث الثاني: تحليل ومناقشة فئات المضمون

-الإستنتاجات

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

مقدمة:

تتناول مختلف الجرائد اليومية على مدار العام مواضيع متنوعة تعنى بالشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي، وهذا لمحاولة تسليط الضوء على هته الظواهر قصد تحليلها ومعالجتها وإيجاد حلول مناسبة، فالجرائد تلعب دورا هاما في حياة المواطن اليومية من خلال التحسيس والتوعية بالظاهرة أيا كان نوعها، وهناك من الجرائد من تقوم بمعالجة الظاهرة بشكل سطحي وهذا لغياب التخصص في المادة الإعلامية المطروحة، ما يجعل دورها ضعيفا في تشخيص الظواهر والتحسيس بها، كما تعطي الجرائد مساحة خاصة بالموضوع حسب مدى أهميته بالنسبة للرأي العام.

وتعد سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية إحدى أهم المواضيع المتناولة في الصحف اليومية، والتي عرفت هولا إعلاميا كبيرا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كونها سياسة دخيلة على المجتمع الجزائري خاصة بعد البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر لسنوات، وكما هو معروف فإن لوسائل الإعلام تأثير كبير على جمهور المتلقين.

الاشكالية:

ولمعرفة تأثير هذه المواضيع المطروحة على القارئ، لابد من دراسة المحتوى الذي تقدمه وسائل الاعلام، ولتسهيل الدراسة وفق ما يساعد الباحث قمنا باختيار عينة كما هو معمول به في البحث العلمي، تمثلت هته العينة في جريدة الشروق وهي إحدى الجرائد التي تصدر بصورة يومية في الجزائر ومن هذا المنطلق ارتأينا دراسة معالجة الصحف الجزائرية لسياسة التقشف في الجزائر، ولضبط موضوع الدراسة قمنا بتحديد الاشكالية كالآتي:

كيف عالجت جريدة الشروق اليومية الجزائرية لسياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة الجرائرية، في الفترة الممتدة بين 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2015.

تساؤلات الدراسة:

من أجل الانطلاق في تحليل ومعالجة صحيفة الشروق لتناولها موضوع سياسة التقشف في الجزائر لابد من استعراض تساؤلات الدراسة المتمثلة فيما يلي:

1 -هل حظيت سياسة التقشف بموقع هام لدى جريدة الشروق؟
2 -ما هي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق في تناولها لسياسة التقشف ؟
3 -ما أكثر القوالب الصحفية التي اعتمدتها الجريدة في تناولها لسياسة التقشف؟
4 -ماهي اسباب انتهاج الحكومة لسياسة التقشف في الجزائر؟
5 -ماهي المصادر التي اعتمدتها الجريدة في تناولها للموضوع؟
6 -ماهو اتجاه الجريدة من سياسة التقشف؟
7 -ما هو هدف الجريدة من تناولها لسياسة التقشف؟
8 -ما طبيعة نوع الصور المستعملة في مواضيع سياسة التقشف؟
9 -من هم الفاعلون الرئيسيون في المادة الصحفية حول الموضوع؟
10 - من هو جمهور الجريدة المستهدف من خلال طرحها لموضوع سياسة التقشف؟

1) أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية دراسة معالجة جريدة الشروق لموضوع سياسة التقشف في معرفة توجه الجريدة نحو هذا الموضوع.
- تعد سياسة التقشف الموضوع الأكثر جدلا بين الأوساط الاجتماعية حيث تمس جميع شرائح المجتمع الجزائري.
- محاولة عرض مدى الاهتمام الذي أولته جريدة الشروق اليومي لموضوع سياسة التقشف في الجزائر

2) أسباب اختيار الموضوع

تتعدد الأسباب وتتنوع في دفع كل باحث في اختيار موضوع ما للدراسة وهذا بتعدد الظواهر الاجتماعية، ولهذا فان اختيارنا لهذا الموضوع يتوقف على عدة أسباب يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في دراسة مثل هذا المواضيع التي أصبحت حديث العام والخاص.
- معرفة التناول الصحفي لسياسات التقشف في الجزائر
- الشغف بالمعرفة والاطلاع و الاكتشاف بالدرجة الاولى للآثار المترتبة عن المعالجة الصحفية لسياسة التقشف

- **الأسباب الموضوعية:**

- ارتباط الموضوع بواقع معاش
- التعرف اكثر على السياسات الإقتصاية المتبعة في الجزائر واخذ فكرة عن هذا الجانب
- الهول الإعلامي الذي أثارته هذه السياسة في المجتمع الجزائري.
- محاولة معرفة أهم الأسباب الكامنة التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة التقشف.

3) أهداف الدراسة:

وتتمثل في:

1 -الوقوف على كيفية مناقشة القضايا السياسية من خلال تحليل محتوى الصحف اليومية للمواضيع المتناولة باختلافها من حيث الموضوع و الحجم.
2 -معرفة توجه جريدة الشروق، في معالجتها لسياسة التقشف.
3 -التعرف على سياسة التقشف في محتويات الصحيفة من خلال جريدة الشروق.
4 -معرفة الأبعاد السياسية والاجتماعية التي أخذها موضوع سياسة التقشف بجريدة الشروق.

4) تحديد المصطلحات والمفاهيم:

المعالجة: بمعنى الممارسة، إذ نقول عالجا أي مارسا العمل الذي ندبتكما اليه واعملا به وزاولاه وكل شيء زاولته ومارسته فقد عالجته.

الصحافة المكتوبة:

لغة: في قاموس أكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى : Press وهي شيء مرتبط بالطباعة ، ونشر الأخبار والمعلومات ، وهي تعني أيضاً Journal ويقصد بها الصحيفة، Journalisme بمعنى الصحافة ، Journaliste بمعنى الصحفي ، ومنه فكلمة الصحافة تشمل الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه .[1]

أما المعنى المتعارف عليه اليوم فيرجع الفضل فيه إلى « نجيب حداد » منشئ صحيفة « لسان العرب » وحفيد « ناصيف اليازجي » وهو أول من استعمل لفظة الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها ، ومنها أخذت كلمة صحافي الصحافة بكسر الصاد من صحيفة .

اصطلاحا: تعددت التعاريف للصحافة المكتوبة من مفكرين غربيين وعرب ، فغربياً عرفها " فريز رينود " أن لفظة الصحافة تشمل جميع الطرق التي تصل بواسطتها الأنباء والتعليقات إلى الجمهور ، وكل ما يجري في العالم ويهم الجمهور ، وكل فكر وعمل ورأي يثير تلك المجريات ويكون المادة الأساسية للصحفي .

أما عربياً ، فقد حددها الأستاذ " عبد الحميد " بأنها الخبر والمقال ، فالخبر هو الذي يعكس بصدق وشرف صورة الأحداث اليومية في مجتمعنا الداخلي ، وفي العالم بأسره ، والمقال هو الذي يدفع عنا حملات الافتراء في الخارج ، ويكشفنا للناس ، ويعرض وجهة نظر.

وهي أيضاً صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء والأخبار ونشر المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتسلية فضلاً على أنها من أهم وسائل توجيه الرأي العام.

كما أنها وسيلة من وسائل الإعلام واسعة الانتشار والتأثير والتي تهدف إلى تنمية وتوعية جمهور القراء بالعلوم والثقافة والآداب والمعارف العامة ، وتوضيح سير الحوادث المحلية والدولية مع إبداء الرأي بالملاحظات والتعليقات والانتقادات المجردة الهادفة لمصلحة الأمة.

المعالجة الصحفية: بالجمع بين المعنى اللفظي للمعالجة والصحافة، يمكننا أن نقر بأن المقصود من المعالجة الصحفية هو العمل الاعلامي الذي تزاوله الصحافة، في تغطيتها لمختلف الاخبار السياسية والاقتصادية... الخ، أو الطريقة التي يتم من خلالها تناول الاخبار أو عرض الوقائع والأحداث.

سياسة التقشف: تعرف بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة دولة، أي الفرق بين ما تنفقه الحكومة وما تحصله من إيرادات، و تشمل تدابير التقشف مزيجا من

[1])**إبراهيم عبد الله المسلمي**، نشأة وسائل الإعلام وتطويرها العربي; 2005، ص 134 .

إجراءات تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الأخرى، والتي يجب أن تأتي في إطارها سياسة التقشف، أي أن الإجراءات المتخذة تختلف من دولة إلى أخرى[1]

[1]) **إبراهيم القيطاني**، سياسة التقشف في مصر ;(ط1، القاهرة، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة، 2012)، ص6.

5) منهج الدراسة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع إذ أن طبيعة الموضوع تفرض على صاحبه إتباع منهج معين لتحقيق الهدف و الوصول إلى النتائج و الإجابة على الأسئلة المطروحة باعتبار أن المنهج في التنظيم الصحيح للسلسة من الأفكار إما من أجل الكشف عن الحقيقة و إما من أجل البرهنة عليها لآخرين بحيث تكون على دراية تامة بها وفي دراستنا هذه ارتأينا استعمال منهج تحليل المضمون و هو المنهج الملائم و المناسب بالنسبة لدراسة ميدانية كهذه خاصة في تحليل جانب من الإعلام المكتوب [1] في تناوله لقضية أو مشكلة كما هو عبارة عن أسلوب مستخدم في بحث مواد الإعلام و الاتصال من خلال الوصف الكمي للبيانات المستهدفة بالدراسة عبر تحويلها إلى معطيات رقمية تساعد على معالجتها الإحصائية بكيفية التمكن من استنتاج القيم و الأفكار الكامنة و راء هذه البيانات الصريحة عن طريق التعبير عن هذه الاستنتاجات كيفيا و يستخدم في المجالات التالية .

- الكشف عن اتجاهات الأفراد إزاء الموضوعات المختلفة.
- المقارنة بين وسائل الإعلام الجماهيري من حيث الاتجاهات و الأهداف.
- الحصول على افتراضات حول التأثيرات المختلفة .
- التعرف على المعارف و القيم.

[1]) **رشيد طيعة**، تحليل المحتوى في العلوم الانسانية;(القاهرة، دار الفكر العربي، 2000)، ص24.

و هناك نوعان من التحليل :

التحليل الكمي : و هو التحليل القائم على تفسير البيانات تفسيرا كميا بحساب درجة ترددها في أشكالها المختلفة المساحة (الزمن ، الكلمة ، الجملة ، الموضوع) التي تستخدم كأجزاء مادية تسجيلية في القياس العددي لظهورها في المادة المدروسة .

التحليل الكيفي : و هو التحليل الذي لا يهتم بلغة الأرقام في تفسير المضامين المدروسة بل يركز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض مثل القول أن صفات المجتمعات النامية هي التخلف الصناعي و إجراء المقارنات بينها لإظهار الفروقات و القيام بنقد الحقائق و صياغة النتائج بأسلوب كيفي أي من خلال التعبير عنها بكلمات و ألفاظ و عادة ما يستخدم هذا النوع من التحليل في تفسير النتائج الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكيفي و التعليق عليها في استخلاص النتائج .[1]

- إن تحليل المضمون يحتوي على وحدات التحليل تقوم عليها جميع دراساته وتوقعاته و تصنف إلى صنفين :

- و حدات الشكل مثل المساحة و الزمن و الموقع و نوع المادة الصحفية، أما فيما يخص وحدات المحتوى أو المضمون فتتمثل في وحدة الموضوع ، الاتجاه ، الهدف ، الجملة .[2]

و نحن في دراستنا وقع اختيارنا على الوحدات التالية :

في حساب النسبة المخصصة لمساحة سياسة التقشف في جريدة الشروق اليومية و هذا يعكس مدى اهتمام الجريدة بهذا الموضوع .

بالإضافة إلى وحدة العناصر التيبوغرافية الخاصة بالصورة و العنوان و النص و هذا لتبين أثر كل عنصر من هذه العناصر في عملية التأثير على القارئ سواء من العنوان و النص عند قراءتها أو الصورة عند رؤيتها .

كذلك اخترنا وحدة موقع المادة الصحفية سواء بالنسبة للصفحات أو داخل الصفحة الواحدة لمعرفة المكانة التي احتلها موضوع سياسة التقشف في جريدة الشروق اليومي ، كما تطرقنا إلى وحدة نوع المادة الصحفية وهذا لتبين أكثر الأنواع الصحفية التي تناولتها جريدة الشروق حول سياسة التقشف المعبر عنها بكلمات و ألفاظ و عادة ما يستخدم هذا النوع من

---

[1]) **محمد عبد الحميد**، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية;(الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004)، ص227.

[2]) **أحمد بن مرسلي** ، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال;(ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005) ص 258.

التحليل في تفسير النتائج الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكيفي و التعليق عليها في استفسار النتائج .

و الكل يعرف أن تحليل المضمون يحتوي على وحدات تحليل تقوم عليها جميع دراساته و تطلعاته و تقسم إلى نوعين و حدات تحليل الشكل و المتمثلة في وحدة المساحة الزمن ، نوع المادة الصحفية و وحدات تحليل المحتوى أو المضمون مثل وحدة الموضوع ، وحدة الهدف، وحدة الاتجاه ...؟

و من بين الوحدات المختارة في دراستنا تناولنا فيما يخص وحدات الشكل و حدة المساهمة والتي تعبر عن مدى اهتمام جريدة الشروق اليومي بموضوع سياسة التقشف بالإضافة إلى وحدة العناصر التيبوغرافية المتمثلة في النص و الصورة و العنوان و كذلك وحدة موقع المادة الصحفية لمعرفة المكانة التي أولتها جريدة الشروق اليومي لهذه السياسة سواء بين الصفحات أو داخل الصفحة الواحدة .

و أخيرا اعتمدنا في تحليلنا على وحدة أنواع المواد الصحفية التي تناولت بها الشروق اليومي موضوع سياسة التقشف هذا فيما يخص وحدات الشكل أما بالنسبة لوحدات المحتوى فقد وقع اختيارنا على وحدة الكلمة و هذا لمعرفة مسار سياسة التقشف من خلال أهم الكلمات المرتبطة بها أو المقترنة بهذا الموضوع كما تناولت وحدة الموضوع لمعرفة أهم الجوانب التي درست من خلال سياسة التقشف بالإضافة إلى وحدة الأهداف و من ثمة وحدة الاتجاه .

6) عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع الوحدات التي رغب الباحث في دراستها، والمجتمع الكلي في التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيه المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث.[1]

لقد اخترنا العينة العشوائية المنتظمة وهي من أكثر أنواع العينات استعمالا في بحوث الإعلام والاتصال، وذلك للسهولة النسبية التي يتم استخراج وحداتها، فإذا كانت العينة العشوائية المنتظمة تشبه العينة العشوائية البسيطة في استعمال الأعداد العشوائية، فإنها تزيد عليها بالانتظام في مسافة اختيار الوحدات، بمعنى أن الباحث يختار العدد الأول عشوائيا ثم يحدد مسافة متساوية بين الوحدات التي يختارها.[2]

إذن نحن بصدد دراسة موضوع سياسة التقشف، من خلال جريدة الشروق اليومي خلال سنة 2015 من فترة ممتدة 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2015، حيث اخترنا عينة تتكون من 24 عدد كعينة للبحث، وقسمناها على عدد الجرائد الصادرة في السنة على مفردات العينة.

[1]) **محمد عبد الحميد**، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام،الجزائر;(ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)، ص 96.
[2]) **نفس المرجع السابق**، ص 15 .

(24/365) لنجد المساحة التي تحدد الأعداد المختارة، حيث تحصلنا على الناتج (15)، أي العدد الأول يكون محصور بين (1-15) يمكن اختياره بطريقة عشوائية، تحصلنا على العدد (07)، لنختار بعده العد الثاني بإضافة الرقم المتحصل عليه (15) في كل مرة، وهكذا حتى نصل إلى مفردات العينة والمقدرة هنا بـ (24) مفردة.

الشروق اليومي جريدة وطنية تصدر باللغة العربية عن مؤسسة الشروق للإعلام والنشر هذه المؤسسة تابعة لدار الاستقلال، وجاءت فكرة الشروق اليومي بعد النجاح الكبير الذي حققته جريدة الشروق العربي والتي بدأت في الصدور منذ ماي 1991 هذا من جهة وكنتيجة للانفتاح الذي عرفته الساحة الإعلامية نهاية 1990.[1]

التعريف بجريدة الشروق:

تم إصدار الصحيفة في بداية شهر جانفي 2005 وحدثت فيها تغييرات جذرية خاصة بعد قرار الناشر "علي فضيل" الاستعانة بخدمات صحفيي الخبر في هذا الوقت بدأ المخاض العسير للصحيفة في التحول من صحيفة رأي الى صحيفة إخبارية بهدف منافسة الخبر، ففي شهر 2000 نسخة يوميا، فتميزت بصفة خاصة بتحقيقاتها الميدانية التي أجرتها في العراق وتغطيتها للحرب في لبنان والتي زادت من مقروئية الصحيفة الأمر الذي جعلها تحقق رقم 200000 نسخة يوميا، وتحتل بذلك المركز الثاني في ترتيب الصحف الوطنية بما في ذلك العربية والفرنسية[2].

7) الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسة التقشف بصفة عامة لكن الملاحظ غياب شبه كلي لتناول موضوع سياسة التقشف وعليه نذكر بعض المواضيع المشابهة ومن بينها:

1 ـدراسة "شبل مروة عجيزة" تحت عنوان معالجة الصحافة المصرية ومواقع الاحتجاجات على شبكة الانترنيت الأزمة الاحتجاجات الشعبية في المصر.

تمثلت اشكالية الباحثة في هذه الدراسة في رصد وتحليل معالجة الصحافة المكتوبة المصرية ومواقع الاحتجاجات على شبكة الانترنيت لازمة الاحتجاجات الشعبية في مصر من خلال رصد هذه القضايا والجمهور المستهدف بهذه المعالجة ، على عينة تمثلتفيصحيفتيالأهرامالقوميةوالمصرياليومالمستقلةوموقعيالإخوانوحركةكفاية،وقدقامتالباحثةب تحديدفترةالشهورالستةالأولىمنعام

[1]) www.echouroukonline.com، 2016/01/05، 30;12.

[2])**لمطاعي فيروز**،المعالجة الإعلامية للمصالحة الوطنية في صحيفتي الخبر و الشروق اليوميتين; (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال،جامعة الجزائر)، ص240.

2010[1]،كعينةللدراسةنظراًلاحتواءهذهالفترةعلىالعديدمنقضاياالاحتجاجاتفيمصروقياماالعديدم نالمظاهراتوحركاتالاحتجاجعلىالعديدمنالقضاياالخلافيةفيمصر،
اعتمدتالدراسةعلىأداةتحليلالمضمونمنخلالالرصدالكميلقضاياالاحتجاجاتالشعبيةفيالصحفوم واقعالاحتجاجات.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن الخبرجاء فيمقدمةالفنونالصحفية.
- الصفحاتالداخليةتفوقت
علىموقعمادةقضاياالاحتجاجاتفيصحفومواقعالدراسةعلىالصفحةالأولى (الرئيسية).
- توضحالنتائجورودالعناوينفيمقدمةوسائلالإبراز،يليهاالصور،ثمالألوان،
وأخيراًالرسوموالأشكال،ويلاحظالاتفاقالتامبينالوسائلالأربعةفيهذاالترتيبلوسائلالإبراز ،وإنكانتاختلفتفيمابينهافينسبةكلوسيلةإبراز.[2]

2 ـدراسة "عاطف عودة الرفوع" تحت عنوان الصحافة العربية والقدس:

أجرى الباحث دراسته انطلاقا من إشكالية بحثية تتمثل في حجم المخاطر التي تواجهها المدينة المقدسة والمحنة التي تعيشها جراء سياسة التهويد وطمس معالمها التاريخية والدينية وطرد السكان العرب منه اوصولاً إلى تغييب الوجود العربي والإسلامي المادي والروحي عنها، وهدفت الدراسة الكشف عن حجم اهتمام الصحافة العربية ونوعيته من خلال تحليل مضمون عينة قصدية من سبع صحف عربية هي: (صحيفة الاتحاد الإماراتية, والنهار اللبنانية, والأهرام القاهرية, والدستور الأردنية, والراية القطرية وعكاظ السعودية وصحيفة الوحدة اليمنية) عبر نصف سنة من (2006/1/1 حتى 2006/6/30) انتهت بإثبات الفرضيات البحثية التي طرحتها الدراسة.[3]

وجاءت نتائج الدراسة كالآتي:

كشفت الدراسة عن حجم ونوعية المادة الإعلامية التي طرحتها الصحف قيد الدراسة, كما كشفت عن تفوق صحيفة الدستور الأردنية في حجم المادة الصحفية التي تعالج موضوعات قضية القدس. وكشفت أيضاً كيفية معالجة الصحف لقضايا القدس بين الخبر والتحقيق الصحفي والمقالات والأحاديث تبعاً لسياسة الصحيفة التحريرية.

---

[1]) **مروةشبلعجيزة**،معالجةالصحافةالمصريةومواقعالاحتجاجاتعلىشبكة الانترنتلأزمةالاحتجاجاتالشعبيةفيمصر دراسةتحليليةمقارنة ; رسالة دكتوراه، (غيرمنشورة)، جامعة المنوفية، قسم الاعلام، ص30.

[2]-نفس المرجع السابق، ص 48.

[3]- **عاطف عودة الرفوع**، الصحافة العربية والقدس ; القدس،(غيرمنشورة) 2009، ، ص 13.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل التعرف على أهم السياسات المالية العالمية ونقاط القوة والضعف في أهم الاقتصاديات في العالم باعتبارها تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي كما إنها تدور حولها الاقتصاديات الأخرى ومن ثم فإنها تمتلك دورا محوريا في الإدارة والسيطرة على السيولة الدولية إذ تمتلك كل من الصين واليابان أكثر من (3.4)تريليون دولار من الاحتياطات الدولية بينما تحتكر الولايات المتحدة إصدار السيولة الدولية وفي نفس الوقت تعد منطقة اليورو ثاني قوة اقتصادية في العالم.

المبحث الأول:السياسة المالية الأمريكية

إن النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام رأسمالي ليبرالي قائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال دوليا وتستخدم الولايات المتحدة في كثير من الأحيان التخطيط الاقتصادي وتستند في ذلك على خطة اقتصادية شاملة يساعدها في ذلك امتلاكها لخبرات اقتصادية كبيرة تراكمت لديها و التي لها القدرة على وضع اقتصاد الدولة في المسار الصحيح.

وقد توالت المدارس الفكرية التي سيرت النظام الاقتصادي للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إذ سيطرت الأفكار الكنزية الداعية إلى توسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتنشيط الطلب الكلي باستخدام السياسة المالية في سبيل ذلك وخاصة سياسة الموازنة.[1]

وفي النصف الثاني من سبعينات القرن المنصرم حدثت مشكلة اقتصادية جديدة أطلق عليها (التضخم الركودي) أي تلازم البطالة مع التضخم و التي ألغت عمل **فيليبس** و الذي يوضح المقايضة بين معدلات البطالة و التضخم والعلاقة العكسية بينهما وبذلك هجرت الأفكار الكنزية المستندة على السياسة المالية في معالجة هذه المشكلة وأفسح المجال إلى النقوديين و على رأسهم **ميلتون فريدمان** للتدخل وطرح نظريته لمعالجة هذه المشكلة باعتماد السياسة النقدية من خلال ضبط عرض النقد وبعد ذلك جاءت أفكار مدرسة اقتصاديات جانب العرض و الذين دعموا البرنامج الانتخابي **لرونالد ريغان** عام 1980 وذلك لمعالجة مشكلة التضخم الركودي في تلك المدة.[2]

يعد التنظيم الرأسمالي عاملا هام التفسير القوة الاقتصادية الأمريكية، وهو يقوم على أساسين[3]:

مبادئ رأسمالية عامة تمجد الملكية الفردية وروح البادرة والمنافسة الحرة وتحقيق الربح مما يساعد الإبتكار الذي من شأنه تطوير العملية الاقتصادية او الأساس الثاني هوا عتماد عقلية المقاولة التي تعتبر ترجمة عملية لمبادئ الرأسمالية وفي هذا الإطار تندرج عملية التركيز الرأسمالي الضخمة التي تعرفها الأنشطة الاقتصادية الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور مؤسسات اقتصادية ضخمة، أدى التركيز الرأسمالي، كذلك، إلى ظهور ظاهرة احتكار السوق الأمريكية من طرف عدد محدود من المؤسسات الضخمة التي تلعب دورا مهما في توجيه السياسة الأمريكية (المجموعات الضاغطة اللوبيات) لي

[1]) **عبد الكريم شنجار العيساوي**، السيولة الدولية في ضل الأزمات الاقتصادية والمالية(ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014)، ص86.

[2]) المرجع السابق ص 102.

[3]) **التحرير**،www.atahrir.com الولايات المتحدة الأمريكية، قوة عظمى; 2016/03/15، 14:22.

أصبحت بعض الشركات الأمريكية شركات فوق قومية تستثمر على المستوى العالمي .

إذ يرى أصحاب هذه المدرسة أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل العام القابل للتصرف ويزداد تبعا لذبك الادخار و التكوين الرأسمالي وهي الأفكار الرئيسية التي قدمها زعيم المدرسة **آرثر لافر** ولا يزال الاقتصاد الأمريكي يتبع النظام الاقتصادي الليبرالي مع تدخل الدولة خلال الأزمات.

امكانات الولايات المتحدة الأمريكية :

الإمكانات البشرية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية إمكانات بشرية هائلة إذ يبلغ عدد سكانها نحو (381.7) مليون نسمة وذلك عام 2013 وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد كل من الصين و الهند وتتميز القوة البشرية العاملة في الولايات المتحدة بالإنتاجية المرتفعة كنتيجة للتطور التكنولوجي واجتذابها لكثير من العقول المهاجرة من مختلف الدول و ذلك من خلال الامتيازات الممنوحة إلى أصحاب تلك العقول[1].

وفي دراسة لمعهد **ماكينزي** العالمي تبين إن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية تفوق نظيراتها في ألمانيا و اليابان وانجلترا بنسبة (30-40%) في القطاع المالي و تتراوح النسبة بين (10-50%) في قطاع التجزئة.

واستنادا إلى إحصائيات عام 2014 بلغ عدد العملين في الولايات المتحدة نحو (134) مليون عامل و موظف في مختلف الاختصاصات.

الموارد الطبيعية و الطاقة

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية إمكانات طبيعية كبيرة تتمثل في الأراضي الشاسعة و مواد الخام و الغابات و المياه المتوفرة وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد كل من روسيا وكندا وتمتلك الولايات المتحدة خامات النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و الحديد و مختلف المعادن منها الرصاص و النحاس و الفوسفات و الذهب والفضة ضف إلى ذلك الزراعة و الصناعة والاستثمارات المباشرة الخارجة و الداخلة من والى الولايات المتحدة[2].

[1]) **علي عبد الفتاح أبو شرار**، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات;(دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط3، 2013)، ص51.
[2]) المرجع السابق، ص55.

المبحث الثاني : السياسة المالية لمنظمة اليورو و اليابان

المطلب الأول : السياسة المالية لمنطقة اليورو

خرجت الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية وهي منهكة القوى بسبب الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية والذيشل كل مفاصل الحياة إذ دمرت البنى التحتية للمصانع الأوربية و التي كانت مزدهرة قبل الحرب العالمية الثانية الأمر الذي جعل الدول بأمس الحاجة إلى رؤوس الأموال اللازمة من اجل إعادة إعمار وبناء وتنمية ما دمرته الحرب"1".

ففي عام 1957 انبثقت السوق الأوربية المشتركة وهذا أعطى حافزا للنمو الاقتصادي مما جعلها تقف وجها لوجه أمام الولايات المتحدة الأمريكية وقد أعطى التوقيع على معاهدة روما و التي تكونت في بدايتها من ست دول – **الجمعية الأوربية للفحم و الفولاذ** - حيث اتفقت هذه الدول على إزالة الرسوم الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء إزالة الحواجز التي تقف في وجه حركة الأموال و الأشخاص و الخدمات بين الدول الأعضاء و تنسيق السياسات المالية بين الدول الأعضاء"[1]".

وفي عام 1992 عقد في مدينة الهولندية (ماسترخت) مؤتمر لوضع التعديلات التي ركزت على موضوعين :

*إنشاء البنك المركزي الأوروبي

*إصدار العملة النقدية الموحدة.

وفي عام 1999 اتفقت 11 دولة أوربية من أصل 16 دولة في الاتحاد الأوربي على إنتاج عملة موحدة وهي الاورو و بعدها انضمت إليها اليونان في عام 2001 ومن أسباب قيام تلك التكتلات في القارة الأوربية هي كالأتي:

- إحساس الدول الأوربية بمدى ضعفها بعد الحروب و النزعات التي تسبب لها الدار في مختلف المجالات وجعلها تفقد مركزها التاريخي المؤثر في الأحداث العالمية إذ أن كل العالم يرضخ إلى دولتين كبيرتين قويتين وهما الولايات المتحدة و الاتحاد الاسوفياتي (السابق).
- ان الحربين العالميتين جعلت اوربا مسرحا للمعارك و الاقتتال و المعاناة ولم يعد احد يرغب في الحرب مجدد.
- تبلور فكرة السلام و الامن مع النظام العالمي لحفظ الإنسان و الدول لكرامتها[2].

[1]) **خبابة عبد الله**،الإقتصاد المصرفي، (دار الجامع الجديدة لنشر)، 2013، ص215.
[2]) **عبد الكريم شنجاري العيساوي**، مرجع سبق ذكره، ص236.

النظام النقدي الاوربي

بعد سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على النظام النقدي الاولي ومعها اصبح الدولار العملة السائدة في المعاملات الدولية بالاظافة الى الذهاب هذا الوضع جعل الدول الاوربية تفقد مركزها الاقتصادي والسياسي النقدي على مستوى العالم لمصلحة الولايات المتحدة مما جعلها تبحث عن طريقة الخروج من هذا الوضع غير الائق لها كدول قادت العالم لمدة ليست بالقليلة وفي محاولات لاعادة هيبتها المفقودة اخذت الدول الاوربية تعمل في اقامة تعاون اقتصادي ونقدي فيما بينها حيث قامت كل من فرنسا والمانيا لمحاولات الاصلاح نظامها النقدي بشكل مشترك لمواجهة التحديات المشتركة لها وفيما يلي استعراض اهم مراحل النقدي الأوربي:

نظام الثعبان الأوربي:

قامت مجموعة من الدول الاوربية طبقا لهذا النظام (الثعبان داخل النفق) في عام 1972 بتقويم عملاتها مقابل العملات الخارجية مع السماح لعملات الدول الأعضاء في التذبذب فيما بينها وبنسبة اقل من 2.75%.[1]

لتصبح اسعار صرف العملات لهذه الدول تدور حول هذه النسبة مقابل الدولار الامريكي.

بعد فشل نظام (الثعبان داخل النفق) تم استحداث نظام النقد الاوربي في أذار من عام 1979 وفقا لهذا النظام يكون كل عملة من العملات التي تنتمي لهذه الدول سعران احدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الاوربي حيث يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.15 % صعودا و نزولا حتى كانون الثاني عام 1990 و الثاني السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الاخرى الداخلة والخارجة في التحالف النقدي ولكن بعد تراجع الثقة في النظام بسبب تدهور صرف العملات للدول الاعضاء تم توسيع هامش التذبذب ليصل الى 15%لتسعيد دول الاتحاد استقرارها السابق مع امكانية تخفيف معدلات الفائدة كلما لزم الامر وسمح للبنك المركزي الألماني الحفاظ على استقرار الاسعار في الحدود المتاحة

تقرير ديلور:

ومن اجل تكثيف الجهود من قبل الدول الاعضاء لتوطيد النظام النقدي الاوربي نشأ المجلس الاوربي الذي يضم رؤساء و حكومات الدول الاعضاء في حزيران عام 1988 لجنة برئاسة –جاك ديلور—وكانت هذه اللجنة تضم محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الاعضاء

[1]) **خبابة عبد الله**، مرجع سبق ذكره، ص154.

في الاتحاد مهمتها الوصول الى الاتحاد النقدي و الاقتصادي و اقترحت اللجنة لتحقيق هذه الاهداف بالاتي:

- التحويل الشامل للعملات لكامل البنوك و الاوراق المالية الاخرى.
- المساواة في اسعار صرف عملات الدول الاعضاء .

وقد اقترح تقرير ديلور عام 1989 أن تحقيق الاتحاد النقدي الاوربي في ثلاث مراحل قد وافق المجلس الأوربي على هذا المشروع الذي قرر أن تبدأ الاولى في تموز 1990 فيما تبدأ المرحلة الثانية ثم الرحلة الثالثة و التي تبدأ من كانون الثاني 1994 وأشار التقرير إلى ضرورة وجود نظام نقدي للبنوك المركزية و الذي يصبح من مسؤولية تشكيل وتنفيذ السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف وتكون مهام البنوك المركزية و الوطنية تنفيذ هذه السياسات [1].

[1]) **علي عبد الفتاح أبو شرار**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

اتفاقية ماسترخت:

في عام 1992 عقدت الدول الاوربية الاعضاء في الاتحاد الاوربي مؤتمر افتتح في مدينة (ماسترخت) من اجل استكمال الخطوات السابقة و تعضيد الاتحاد الاقتصادي و النقدي لها و اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا المجال ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الاول من تشرين الثاني في عام 1993 بوصفها الاساس القانوني الجديد لمراحل لاحقة على طريقة نمو الاتحاد النقدي الاوربي وفرت هذه الرحلة خطوات فعلية لتشكيل هذا الاتحاد وخلال كانون الثاني من عام 1994[1]

استمدت الدول الكبرى الشروط المطلوبة قد حددت هذه الدول 21 ايلول من عام 1996 موعد البدء بالمرحلة الثالثة وفي كانون الثاني 1999 اصبحت منطقة اليورو تتبع عملة موحدة موحدة وهي اليورو وقد كان عدد الاعضاء 11 دولة من الجمعية الاوربية التي اوفت بالشروط وتم نقل مسؤولية السياسة النقدية الى مجلس الادارة في البنك المركزي الاوربي وقبل ذلك مباشرة اتخاذ وزراء مالية الدول الاعضاء قرار اجماعيا لا رجعت فيه بشان الاسعار التحويل بين العملات في الدول الاعضاء وذلك وفقا لقرار المفوضية الاوروبية المرقم 98/2866 بشان معدلات التحويل بين عملات الدول الاعضاء التى تعتمد اليورو.

وقد نفقت دول اليورو معدلات معتدلة من النمو في الناتج المحلي الاجمالي بعد ولادة اليورو ومنذ ان تم اطلاق هذه العملة عام 1988 بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي نحو (21) ثم ارتفع الى (38) عام 2000.انخفض الى (0.9)و(0.8) عامي 2002 و 2003 على التوالي ليرتفع بعد ذلك الى (30) عام 2008 ولكنه انخفض بنسبة (4.1) عام 2009 نتيجة اللازمة المالية الاخيرة.

المطلب الثاني:السياسة المالية لليابان

استطاعت اليابان ان تقدم نفسها للعالم مرتين الاولى في القرن السابع عشر عند تولي الامبراطور الميجي الحكم عام 1888 اذ استطاع هذا الامبراطور الشاب ان يحول اليابان من دولة اقتطاعية تسيطر عليها العلاقات الاقتصادية المغلقة الى دولة متطةرة صناعيا و تحاول اللحاق بالتكنولوجيا الغربية .اما الثانية فهي مرحلة النهضة اليابنية ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما قلبت اليابان الهزيمة العسكرية الى انتصارات اقتصادية جعلها عام 1968 في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية او بعدها اصبحت اليابان الدولة الدائنة الاولى في العالم، ودعمت الحكومة العلوم الجديدة.[2]

[1]) **دكتور فريد كورتل،** الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها; مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، (الجامعة، ع20، 2009).
[2]) **عامر لطفي،** الاقتصادات الست الأغنى في العالم،(دار الرضا للنشر; دمشق الطبعة الأولى، 2003)، ص33.

وقد اعتمدت الثورة اليابانية التي فجرها الميجي اسلوبين رئيسيين الاول في الاستفادة من التكنولوجيا الغربية عن طريف استراد الكفاءات الاجنبية من الخارج من مهندسين و فنيين و اداريين و الثاني ارسال اليابانيين الذين يتم اختيارهم على اساس الكفاءة و الاختصاص لان الدول الغربية كانت تنعم بالنهضة العلمية في تلك لمدة وكان هدف الميجي من ذلك اختصار عملية تحديث اليابان و اللحاق بركب الدول المتقدمة كما قام باصلاح النظام النقدي فاصبحت الوحدة النقدية هي الين الياباني و الذي كان يساوي نصف دولار تقريب في ذلك الوقت وحقق الاقتصاد الياباني قفزة كبيرة في مجال الناتج المحلي لاجمالي اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي (1984/1975) من 18.30 الى 1261 مليار دولار اي بقفزة بلغت 42 ضعفا وكان الاقتاد الياباني حقق نمو سنوي بلغ اكثر من 9% خلال عقد الستينات.وعندما حدثت القفزة النفطية الاولى عام 1973 [1] استطاع اليابانيون تحويل السلبيات الى سببها الظر النفطي الى خطط طويلة الاجل لمزيد من استطشفات الموارد الطبيعية وبخاصة النفط و الغاز الطبيعي و المعادن مما يساعد على تطوير التكنولوجيا في تلك المدة .

منذ ان بدات اليابان بالاصلاحات الاقتصادية سجل الناتج المحلي معدلات كبيرة بلغت كمعدل عام 10 في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم وحقق الناتج المحلي الاجمالي قفزات استثنائية في تلك العقود فقد استعاد الاقتصاد الياباني موقعه الاقتصادي العالمي عام 1955 وتحقق النجاح الاقتصادي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية وفي عام 1968 صنف الناتج المحلي الاجمالي لليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية .

واخذت اليابان تحقق فوائد مرتفعة في حسابها التجاري وميزانها التجاري اذ اصبح الاخير يحقق فوائدا كثيرة بعد نهوض الاقتصاد الياباني في سبعينات القرن الماضي وخاصة مع الدول المتقدمة وسبب ذلك القدرة التنافسية للصادرات اليابانية و التي تتمتع بالجودة العلية و اخفاض سعرها مقارنة مع الصادرات الاوروبية و الامريكية الى جانب انخفاض سجل اليابان من استيراد السلع المصنعة فهي غالبا ما تستورد بالسلع الاولية لافتقارها الى معظم سلع الخام.

ان ميل اليابان لاستيراد السلع المصنعة من الدول المتقدمة الاخرى لا يتجاوز ربع من ميل الولايات المتحدة الامريكية وخمس من ميل المانيا و بالاستناد الى هذه الارقام يتبين ان الاستيرادات اليابانية من الدول المتقدمة تقل بما يتراوح 9.25% الى 46% [2] مما يمكن توقعه بالنسبة لظروف اليابان وفروق الاسعار التي لا ينبغي ان توجد فياقتصاد عالمي ليصبح لها حدود فاسعار المنتجات الي يتم المتاجرة بها في اليابان اعلى بمقدار 86 من اسعار المنتجات نفسها في الولايات المحدة الامريكية وبلستثناء منتجي مواد الخام.

[1]) **عبد العزيز عبد الستار**، محاولة لفهم الشخصية اليابانية من منظور عربي اسلامي; (ط1، دار المفردات للنشر، الرياض، 2007)، ص63.

[2]) **عبد العزيز عبد الجبار**، المرجع السابق، ص103.

تحقق اليابان فائض قياسيا مع لافة الدول المتعاملة معها تجارياوليست المشكلة فيما تبعه من سلع ولكن المشكلة في عدم شرائها من سائر دول العالم كسلعة معنية يكون سعرها اقل بكثير من بقية دول العالم .

كما تمتلك اليابات احتياطات نقدية دولية ضخمة اذ كانت اليابان في السنوات السابقة القريبة تتفوق على الصين في امتلاك الاحتياطات الدولية .

ومن خلال استعراض السياسة المالية وعملية النهوض الاقتصادي في الاقتصادين المذكورين ان لهما دورا اساسيا في النظام الاقتصادي الدولي وان هذا الدور اخذ ابالتراجع مع دخول معدلات نمو الاقتصاد الياباني بالتباطؤ منذ التسعينات و اقتصاد اليورو بمشكل الديون السيادية المتعاظمة.

المبحث الثالث السياسة المالية في الصين

تعد السياسة في الصين من السياسات الناجحة و التي تستحق الدراسة لما حققته هذه السياسة من نهوض للاقتصاد الصيني الذي عاش فترات طويلة في ظل التخلف والاقطاع وبدا العهد التنموي في الصين عام 1949 بعد هزيمة اليابان وتاسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماوتسيتونغ الذي قاد الثورة الصينية [1].

واعتمدت الصين النهج الاشتراكي في سياساتها الملية و الاقتصادية حتى نهاية النصف الاول من سبعينات القرن المنصرم اذ كان التركيز منصبا على الوحدات الجماعية الكبيرة في العمل والتي سيرت عمل الاقتصاد الصيني وبعد ذلك عمد الصينيون الى انتهاج اصلاحات مهمة على الاقصاد وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي المدروس على الخارج من تحفيز الاقتصاد،فخلال سنوات الاصلاح هذه حصل تحول جيد في الاقتصاد و لكن الاضطرابات السياسية وبعض الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الصين من زلازل ومواسم جفاف احدثت تراجعا في الاقتصاد وفي عام 1978 شرع القادة الصينيين باتباع برنامج اصلاح اقتصادي تدريجي من اجل اللحاق بالتطور الاقتصادي الحاصل في الدول المجاورة كاليابان وكوريا الجنوبية.

اذ اقر القادة بالاخفاقات التي حصلت في المرحلة السابقة بالنسبة للنهج الاشتراكي و اصبحت على استعداد لانتهاج نموذج جديد قائم على اساس السوق لتحقيق النجاح الاقتصادي و كان النجاح الاول في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات.

[1]) **سعد محمد عثمان وآخرون**، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطوره المستقبلي; (ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001)، ص84.

وخلال الاعوام العشرين الماضية اخذ الاقتصاد الصيني ينمو بشكل كبير اذ حقق معدلات نمو تفوق مثيلاتها في كل دول العالم وذلك بمعدل 10% و الى ال وقت الحاضر بفعل السياسات المالية الناجحة مثل تحرير الاسعار و اللامركزية المالية و النمو المتعاظم للقطاع الخاص و اشاء نظام مصرفي متنوع و تطوير الاسواق المالية و فتح البلاد امام الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما رفع من تنافسية السلع الصينية مع الخارج و جعل الصين تحقق فوائد اقتصادية كبيرة مع معظم دول العالم و بخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوربي وخلال هذه المرحلة ازداد الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير ولم يحقق اي معدلات سالبة.

وقد تجنبت الصين المشاكل التي تعرضت لها دول شرق آسيا على اثر الازمة المالية الآسيوية عام 1997 لعدة اسباب اهمها ما يلي [1]:

1_ الضوابط على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والتي بقيت في مكانها وكانت الصين لم تتكامل تجاريا مع العالم آنذاك كالذي حصل لدول شرق آسيا اذ فتحت الاخيرة حدودها امام الاستثمارات الاجنبية دوط ضوابط رادعة.

2_ لم تتاثر الصين بالعدوى الى حد كبير فالنمو الاقاصادي في الصين خلال المدة 1997_1998 لم تكن تقوده الصادرات ولم تؤثر الازمة المالية العالمية في الصين كالذي حدث للدول الاخرى اذ حققت الصين معدل نمو بلغ اكثر من 8 عام 2009 ولم ينخفض الفائض التجاري بشكل كبير.

و لمعرفة حقيقة الاقتصاد الصيني ومدى اهميته في العلاقات الاقتصادية الدولية لا بد من توضيح الملامح الاساسية لهذا الاقتصاد و معرفة القطاعات الرئيسية المكونة لهذا الاقتصاد و طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحالة التوازن الخارجي و العلاقة مع الولايات المتحدة الاريكية و الساسات الحكومية المحفزة للاقتصاد[2]:

1_ حجم السكان:

تمتلك الصين طاقة بشرية هائلة بلغت 1.3 مليار نسمة بحسب البيانات عام 2010 و الاعداد الكبيرة للسكان غالبا ما تكون لها جوانب ايجابية واخرى سلبية ومن النتائج الجيدة هي توفير الايدي العاملة الرخيصة وتجنب الاعتماد على العمالة الخارجية و التي تستنزف العملات الصعبة للدولة وكذلك تعطي الدولة الفرصة في الحصول على كفاءات فنية واقتصادية و ادارية مما يعود عليها بالفائدة و وتمثل ايضا سوق استهلاكية كبيرة تعمل على تحفيز الطلب

[1]) **سمير أمين وآخرون**، الاشتراكية واقتصاد السوق، تجارب الصين، فيتنام، كوريا: مكتبة مدبولي (القاهرة، ط1، 2004)، ص73.
[2]) **سمير أمين وآخرون**، المرجع السابق، ص95.

الفعال،وبطبيعة الحال استفادت الصين منهذه الايجابيات والدليل هو التطور الكبير الذي يحصل الآن في الصين.

2_ الطاقة :

تعد الطاقة من اهم الموارد بالنسبة للصين و التي اخذت في الآونة الاخيرة تستخدم الطاقة بشكل واسع للانفتاح الاقتصادي و انسياب رؤوس الاموال الاجنبية و التي غالبا ما تستثمر في صناعات ثقيلة كصناعة المكائن والسيارات و غيرها وهذا ما جعل الصين تبحث عن مصادر الطاقة المختلفة لاسيما البترول لسد الحاجة اللازمة من الوقود وتمتلك الصين احتياطي فحم ضخم ضف الى ذلك الغاز الطبيعي و الطاقة الكهرومائية و الطاقة الكهربائية.

3_ الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين:

ان من اهم مميزات الاستثمارات في الصين هي كالاتي:

_ كان الهدف الرئيسي من الاستثمارات الاجنبية هو الوصول الى راس المال العالمي بدلا من الاعتماد على قروض البنك الدولي خاصة للمدة ما بين 1979_2000[1] اذ حصلت الصين على 500مليارد دولار وكان الثلث منها على شكل استثمارات مباشرة.

_ ان معظم الاستثمارات الاجنبية في الصين كانت من اقتصادات الشرق آسيوية وخاصة هونغ كونغ و تايوان و اليابان.

_ ان اغلب الاستثمارات في الصين كانت موجهة نحو الصناعات التحويلية على حساب خدمات القطاع الاولي.

_ تركزت اغلب الاستثمارات المباشرة الاجنبية في الصين في المناطق الساحلية،ان اشاء الصين لمناطق حرة في الاقاليم الساحلية شجع الاستثمارات الاجنبية في تلك المناطق ،و دفعت هذه الخطوة الى بناء ما يقارب 2000 منطقة تجارية عام 2009 اذ تتمتع هذه المناطق باستقلال نسبي عن الحكومة المركزية في التجارة او القرارات الاقتصادية الاخرى.

واثبتت هذه الطريقة في الاستثمار الاجنبي المباشر بانها الانجح في الدولة الناشئة،اذ اتبعت الصين سياسة حذرة في تشجيع الاستثمار من خلال الاستخدام التدريجي وجعله تحت انظار الحكومة كي يحقق الاهداف المرجوة منه.

4_ الفائض التجاري للصين مع الولايات ال[2]متحدة الامريكية:

[1]) **نجيب نعمة الله وآخرون**، مقدمة في اقتصاديات النقود والمصارف والصيرفة والسياسات النقدية،(ط1، دار الجامعية، الاسكندرية، ، 2001)، ص55.

[2]) **المرجع السابق**، ص65.

لفد اصبح الحديث فيما يتعلق بالميزان التجاري للولايات المتحدة مع الصين يشغل حيزا كبيرا لدى متخذي القرار في الولايات المتحدة ،وكانت الحجة التي يتذرع الامريكيون بها هي ان العملة الصينية اليوان مقومة باقل من قيمتها وان الس لطات النقدية الصينية تتدخل باستمرار في سوق الصرف الاجنبي من اجل استمرارا تقييم اليوان باقل من قيمته الحقيقية بهدف رفع القدرة التنافسية للصادرات الصينية وهو ما تنفيه الصين على الدوام وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بان الاخيرة تتلاعب بالأرقام المتعلقة بالفائض التجاري لديها مع الولايات المتحدة،وان الصين تعطي ارقاما اقل من الارقام الحقيقية.

خلاصة:

يتضح مما سبق ومن خلال صعود الاقتصادات الرئيسة في العالم أن كل من منطقة اليورو واليابان من الممكن أن تنافس الاقتصاد الامريكي في المستقبل نتيجة لقوة هذه الاقتصادات و عملاتها التي بدأت تلعب دورا اساسيا في تكوين السيولة الدولية او من خلال الفوائض الاقتصادية والتجارية التي بدأت بالفعل تؤثر على السيولة الدولية و توفيرها وهذا حال الصين التي تمثل الدائن الأكبر للولايات المتحدة.

تمهيد:

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات الاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد الاقتصادي العالمي ...إلخ، كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار وتباين السياسات الاقتصادية وهذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة الاقتصادية وقد كان لهذا المظهر الأثر الكبير على إبراز تزايد أهمية هذه السياسات وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب ولا سيما أن الدولة لها قوة مالية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر الاقتصادية للوطن، ونود الإشارة إلى ان هذه القوانين وتلك التشريعات إنما توضع من اجل تمكين السلطات النقديةمن توجيه مسار الاقتصاد الكلي لوجهة كفيلة بتحقيق اهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة

المبحث الاول : السياسة الاقتصادية المالية الجزائرية

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة وعلى رأسها الإستقرار الاقتصادي للبلادأي هي تلك القرارات التي تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة عبر وسائل وأدوات معينة من الأهداف تساعد على خلف محرضات على شكل مخرجات تعتبر هذه المخرجات بمثابة مدخلات للدفع والتأثير في النمو الاقتصادي لبلد ما لتعتبر حجر الزاوية وأحد العناصر الأساسية للتأثير على النمو الاقتصادي إضافة إلى خلق فرص عمل, ثبات الأسعار, تعزيز الصادرات .....

فأمام التوجه الجديد الذي اضحى الشغل الشاغل للسلطات والذي يكمن في السهر على تطبيق سياسة اقتصادية اكثر فاعلية وتأثير على المتغيرات الاقتصادية فلم تعد تلك السياسات مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات المالية فحسب بل اصبحت مسؤولة مسؤولية مباشرة على تحقيق التوازن والاستقرار في البلاد مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها بحيث اصبحت تمثل احدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة ، ومن هذا المنطلق سعت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة إلى بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن التبعية للنظام الاقتصادي الفرنسي ,إذ سارعت إلى إعادة تأميم واستر *جاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة فأعلنت عن إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 وإنشاء عملة وطنية عام 1964 تحت اسم الدينار الجزائري.ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بوضع التوازن العامل لاقتصاد الجزائري فإن هيعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، بعابرة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر.

صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياساتها المالية، وتمثلت هذه العملية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كانت السياسة المالية في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية.

وعلى الرغم من انتهاج تلك البرامج والمخططات الاقتصادية إلا ان الجزائر تخبطت خلال السبعينات والثمانينات في عدة مشاكل وأزمات مست مختلف الميادين والمجالات جراء تراكم وتعقد عدة مشاكل عندما كانت تنتهج نهج الاقتصاد المركزي ،حتى نهاية الثمانينيات منها المديونية الخارجية وسوء استعمال طاقات الانتاج الوطني واستمرار العجز الموازي في الميزانية بالإضافة للطابع الإداري التعسفي المعتمد في التمويل كل هذا مادفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام الاقتصاد الحر مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية اهمها : إستقلالية العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة والمشاركة والاستثمار الاجنبي. كنمط جديد للتسيير وكذا تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى إعتماد برامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق ناهيك عن تطبيق الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي على وجه الخصوص والهدف من ذلك هو تحقيق التوازنات المالية النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصاديباعتباره احد أهم التحديات التي تقف امام السلطات العامة في الجزائر تحت غطاء البرنامج الحديث القديم للحكومة "ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات " كونه السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ظل إشكالية تذبذب السعر العالمي للبترول من حين للأخر.[1]

السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن منخلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيراداتى العامة لمتلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل وراجع إلى تأثر التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية.

أما على مستوى التوازن الخارجي حققت الجزائر نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشا وعرضة للتغيرات الخارجية .

[1] **منتديات التاسيلي**، Www Tassihialgeriecom; 16;8 2016/01/25,

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العامل الجزائري عاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط منجهة أخرى.[1]

[1]) http://cubba.yoo7.com، 2016/02/16، 15:41.

المبحث الثاني : تداعيات انخفض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

حمل الواقع الجديد رئيس الجمهورية للاعتراف شخصيا بالأزمة و قبله كان مدير ديوان الرئاسة احمد اويحي من قبته الحزبية يصارح نواب حزبه أن أسعار البترول تسير نحو 20 دولارًا، مطالبا مناضليه بمصارحة الشعب بعدما أجمعت تخمينات الخبراء بأن الحركة التنازلية لأسعار النفط مستمرة وغير قابلة للاستقرار.

ومع مرور الأيام، تبين فشل رهان الحكومة في مواجهة الأزمة المالية، بعد الانهيارات المتتالية لأسعار النفط في السوق الدولية، وما صاحبها من هزات مخيفة بنفس درجات الخطورة على الجزائر واقتصادها، فهذه الانهيارات خذلت مخططات الحكومة وجعلتها أمام واقع لا خيار لها فيه سوى إستراتيجية للتقشف.

الانخفاض في قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة أثر بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، ممّا فرض على الحكومة، في نظر الباحث في الاقتصاد الدكتور بن حمو عبد الله "اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الاختلالات، كان على رأسها الخفض من قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، والزيادة في أسعار بعض الخدمات و المواد الاستهلاكية و فرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد و زيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة ".

ومعلوم أن 98% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة مصدره الجباية البترولية، وبالموازاة مع ذلك فالجزائر تستورد ما يفوق 70% .[1]

في ظل الظرف المتأزم الذي عصف بالاقتصاد الوطني يعيش المجتمع الجزائري حالة من القلق والتوتر خوفا من المرحلة القادمة جاصة بعد إعلان الحكومة عن الإجراءات التقشفية وعن ولوج مرحلة صعبة جدا على مستوى الدخل المالي على إثر إنهيار اسعار البترول عالميا وذلك ما صدم الجميع خاصة خريجي الجامعات والتكوين المهني بعد إعلان الوزير الاول توقيف التوظيف في القطاع العام لسنة 2015 حيث عمدت الحكومة إلى تجميد مشاريع التجهيز التي لم يتم الانطلاق في إنجازها بعد وكما دعت الوزارة وفي مراسلة رسمية من الوزير الأول عبد المالك سلال إلى وزير المالية، إلى ضرورة إتخاذ الإجرارات والتدابير اللازمة لتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد مؤكدا لكافة الوزارات تأجيل عملية إقتناء السيارات للسنة المالية 2016 وكما ركز في إجتماع له مع الولات في إجراءات تقشفية لتشجيع الإستثمار المحلي للقطاع العام وباشرت الحكومةفي بعث الإستثمار الإنتاجي كؤولوية من اولويات الحكومة وكما عمدت إلى ترشيد مواردها ضمن إستراتيجية منهجية لمحاربة التبذير وكما قامت بإجراءات تقليص او إلغاء الدعم العام لعدد من أنشطة الرعاية

[1] - **محمود توفيق**، أثر الازمة الاقتصادية العالمية على الدول النامية، www.educationdz.com، 2016/03/01. 18:15.

الصحية والاجتماعية وزيادت الفواتير و الزيادة في اسعار المواد الغذائية المستوردة وفي مقدمتها القمح.[1]

وحتى الان لم تؤثر اسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محددة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة او مايعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ في عام 2000 مع إنطلاق فترة طفرة اسعار النفط وقد بدأت الأن باستخدام هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوب بها لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وأهمها:

1_ انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجع ت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ,حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولارمقابل 27 مليار دولار العام الماضي اي بانخفاض قدره 45.47 .%

2_خسارة كبيرة في ارصدة المالية العامة :إن الانخفاض في المداخيل النفطية و لاستفاء النفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع ب 1,714 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015 أي انخفاض ب33.3% على مدى 12 شهرا.

3_عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لاول مرة منذ 15 عاما بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الاول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للوردات إلى 71 بالمئة عوضا 111 في النصف الاول لعام 2014.

و في حال استمرار انخفاض اسعار النفط في السنوات القادمة فلأنه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفرات في الميزانية العامة إلى ابطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام[2].

[1] - **قادة بن عمار**، واقع الجزائر في ضل الأزمة، حصة تلفزيونية على قناة الشروق "هنا الجزائر"، 2016/02/14، 21:00.

[2] **- عبد الحميد مرغيث**, تداعيات إنخفاض اسعار النفط على الإقتصاد الجزائر; (ملتقى كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل), يوم 17.12.2015.

المبحث الثالث: قراءة في قانون المالية لسنة 2016 وتدابير سياسة التقشف

وفي عرض لوزير الخارجية عبد الرحمان بن خالفة لمشروع قانون المالية لسنة 2016 أمام المجلس الشعبي الوطني في جلسة علنية ترأسها رئيس المجلس محمد العربي ولد خليفة مشيرا في هذا المشروع للسعر المرجعي لبرميل النفط بـ 37 دلار وسعر الصرف ب98دج للدولار الواحد وكما يرتقب مشروع قانون المالية إرتفاع حجم الواردات إلى 34,7 مليار دولار وتراجع في صادرات المحروقات في حدود 26,4 مليار دولار وحسب هذه المعطيات تتوقع الدولة لسنة 2016 نفقات ميزانية ب 7,984 مليار دج منها 4,807 مليار دج لنفقات التسيير و 3,176 مليار دج لنفقات التجهيز أي إنخفاض 9 بالمئة مقارنة بـ2015, ويتوقع المشروع (قانون المالية 2016) إجمالي أرادات الميزانية بـــ4,747 مليار دج موزعة على 3,064 مليار دج للإيرادات العادية و 1,682 مليا دج للضريبة النفطية.

ويمثل هذا المستوى من الإيرادات 4,3 بالمئة مقارنة بقانون المالية 2015 (4,953 مليار دج) ارتفاعا ب 1,3 بالمئة مقارنة مع قانون المالية ة لسنة 2015

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي يتوقع مشروع القانون نموا 53بنسبة 4,6 بالمئة وتضخما متحكما فيه عند نسبة 4بالمئة ورصيد إجمالي للخزينة بعجز يقدر بـ 2,452 مليار دينار جزائري في حين يتوقع إحتياطا لصندوق الإيرادات بقيمة 1,791 دج في نهاية 2016 .

ويتوقع هذا النص إجراءات جديدة وتعديلات لبعض التدابير الموجودة ترتكز على توقع حذر للإيرادات الصادرات ويقترح رفع قسيمة السيارات والرسم على القيمة المضافة للديزال و كذا على استهلاك الغاز الطبيعي [1]

وفي مداخلة أخرى أفاد رئيس الحكومة احمد بن بيتور بمقر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بالعاصمة "ان كل جزائري من حقه أدراك حقيق التهديدات التي تلوح في الأفق عليه وعلى أبنائه فقد أطلقت تحذيرات منذ سنوات حول مستقبل الجزائر للفت إنتباه المواطنين والسلطات المعنية لكنها للأسف لم تأخذ بعين الاعتبار وتعطي تلك الارقام حقيقية المطلقة.

وفقا لأبن بيتور بأن من سنة 2002 تم إخفاء الازمة الاقتصادية ببحبوحة مالية ظرفية استنادا ألى سعر البترول المرتفع انذاك لكن كل الظروف لهذه الازمة كانت حاضرة وكان واجبا أطلاق الجرس.

[1] **زهية إيمان**، كل شيئ عن قانون المالية 2016;www .djazairess.com، 2016/02/12، 12:32.

وعودة إلى طبيعة الاقتصادية الوطني التي تعتمد ميزانيته على 98 بالمئة من العملة الصعبة فإن الحكومة ستعيش اصبع فترة لها بعد إنهيار سعر النفط وهذا ماسينعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.[1]

وفي ظل كل هذه المؤشرات المنذرة بأزمة إقتصاية حادة تكون أبعادها خطيرة على الإستقرار الاقتصادي والأمن الداخلي اللذان يعتبران من المكسبات الهامة للبلاد وخوفا من إنفجار اجتماعي على غرار ما حدث في أكتوبر 1988 والذي نتج عنها أزمة كادت تعصف بالبلاد .

أزمة دفع لقاءها الشعب الجزائري قرابة 100 قتيل ودمارا اقتصاديا أو اجتماعيا طيلة عشرية حمراء مرت عليها لذا كان لابد على الحكومة الإنتباه لتفادي مهددات السلم الاجتماعي إذ بات من اللزوم عيها التخلي على سياسة التعتيم والغموض والإعتراف وصراحة الشعب بالواقع الاقتصادي القادم. إذ لايمكن مواجهة المرحلة القادمة إلا بطاقم إداري كفؤ, نزيه ومخلص وغالبا مالا تتوفر هذه الصفات في الإدارات المركزية ,لذا وجب على المؤسسات الدستورية المختصة أن تحضر لأزمة اقتصادية بجملة من الإصلاحات بداية بإختيار الرجل المناسب في المكان المناسب بعيد عن المعايير المنحازة التي خربت أسس الإدارة وجعلتها عاجزة رهينة لحسابات ومصالح شخصية.

تسيير المرحلة القادمة يحتاج لجهود جميع الأطراف سلطة ومعارضة ذلك بفتح المجال وبدون شروط ولا إقصاء لأحد الطرفين سبيل الحوار والنقاش للتوافق على دستور عصري يستفتى فيه الشعب لتعزيز الوحدة الداخلية .دستور يحترم كافة الحقوق والواجبات والحريات ,دستور يؤسس لدولة القانون ويعد هذا من أهم الرهانات لإسترجاع ثقة المواطن بالدولة وهو الأمر الذي يسند الهدوء داخل البلاد

_ ومن جهة أخرى حل البرلمان وتنظيم إنتخابات برلمانية مسبقة نزيهة من شأنه أن يعزز الإتصال بين مؤسسات الدولة والمواطن عبر منتخبين يمثلونهم قولا وفعلا وكما لابد أن تساهم الجمعيات في عملية الإتصال والتفاصيل المتعلقة بالوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد . كما أنها الجهاز المناسب لتأطير المواطنين بقيم المواطنة ونبذ العنف وإستخدام الحوار زيادة على دورها في الحس المدني خاصة في ظل التكالب بعض القوة الأجنبية على وإستقرار البلاد.[2]

وكل تلك الحلول والإجراءات التي اتخذتها السلطة لمجابهة الإنتكاسةالتى عرفتها اسعار النفط ناجحة فقط للاجل القصير لان الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط

[1] **حمزة حظري**، الازمة ليست قدرا حتميا،WWW.ELWASAT.com، 2016/03/16، 35;19.
[2] **محمد فاروق**، ما هو التقشف، www.alaraby.com، 2016/04/13، 33;16.

الإيرادات) سوف تنفذ في غضون بعض سنوات إذا إستمرإنخفاض اسعار النفط كما ان باقي الإجراء لخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع اسعار الطاقة.

هي إجراءات لاتحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سبب في حدوث حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي

وعليه ستحتاج الجزائر في القريب العاجل إلى صياغة استراتيجيةاقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار اكثر ثبات او بعبارة اخرى ضمان استدامتها المالية في المدى المتوسط وعموما تتضمن هذه الإستراتيجية زيادة المعدلات الانتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نزبل في الاقتصاد أدوار دبراسكوت الذي يقول "الامر المهم اليوم هو على اي نحو يسير إنتاج الفرد وكيف لنا ان ندفع بالإنتاجية .....هي الحل لكل المشاكل ...هي التي تساعد في رفع الدخل وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الافراد فيها "

وفي هذا السياق لابد لصناع السياسة في الجزائر تكريس جهودهم وتنويع النشاط الاقتصادي و إعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي من خلال تشجيع النشاط المنتج في القطاع العام والخاص على حد سواء .و لتحقيق هذا الهدف لابد من توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة بما يسم ح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وجودة المؤسسات والتي تعد شروط أساسية للنمو القابل للاستمرار إضافة إلى العمل لزيادة مهارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسي جودة التعليم فالتنمية البشرية اساس التنمية الاقتصادية. [1]

[1] **حفيظ صوليلي**، ww.elkhabar.com ,تدابير التقشف، 23فيفري 2016 ,00;12.

المبحث الأول:تحليل ومناقشة فئات الشكل

تجيب هذه الفئات على سؤال ماذا قيل؟ وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدة أنواع من تلك الفئات وهي: فئات الموضوع، هي فئة المساحة، فئة الموقع وفئة المادة الإعلامية المنشورة.

1 ـفئة المساحة: برزت عناصر هذه الفئة في صحيفة "الشروق" على النحو الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) يوضح فئة المساحة

المساحة الكلية	مساحة المواضيع التحليل	النسبة المئوية %
818496	5715.25	% 0.69

خصصت جريدة الشروق اليومي لسياسة التقشف مساحة متوسطة وهي 5715.25 سم^2 بنسبة 0.69% وهي نسبة لا ترتقي للمستوى بحجم هذا الموضوع.

2 ـفئة الموقع المادة الصحفية عبر الجريدة: يقصد به موقع الصفحة التي تم فيها نشر المضمون المدروس، فهي تعد أيضا "من الفئات التي تساعد في التعريف على الأهمية بالنسبة لكل موضوع من الموضوعات الخاضعة للتحليل ويمكن عرض نتائج التحليل الكمي الخاص بهذه الفئة على النحو الأتي:

الجدول رقم (02) يوضح تكرارات عناصر فئة الموقع المادة الصحفية عبر الجريدة

التكرار والنسبة / الموقع	التكرار	النسبة المئوية %
الصفحة الأولى	06	% 12
الصفحة الأخيرة	01	% 2
صفحات الوسطى	36	% 72
باقي الصفحات	07	% 14
المجموع	50	% 100

يتبين من خلال الجدول والخاص بفئة الموقع وعناصرها في جريدة الشروق، أن سياسة التقشف، احتلت المرتبة الأولى في الصفحات الوسطى بتكرار 36 مرة بنسبة 72%، وهي نسبة كبيرة إلا أن صفحاتها أقل أهمية مقارنة بالصفحات الأخرى، وفي الرتبة الثانية جاءت باقي الصفحات بتكرار 07 بنسبة 14%، أما المرتبة الثالثة احتلته الصفحة الأولى 06 بنسبة 12%، بينما وردت مرة واحدة فقط في الصفحة الأخيرة أي بنسبة 2%.

وجدنا أن معظم المواضيع المتعلقة بسياسة التقشف تكون محصورة في الصفحات الوسطى بنسبة مرتفعة، أما في الصفحة الأولى وباقي الصفحات بنسبة معتبرة، وهذا ما يعتبر الأهمية المتوسطة التي توليها جريدة الشروق، وهذا إن دل على أمر فإنه يدل على أنها تولي اهتماما لأنواع أخرى من المواضيع بدل من موضوع سياسة التقشف.

3 -العناصر التبوغرافية الخاصة بالعناوين (حجم الخط)
الجدول رقم (03) يوضح تكرارات طبيعة نوع الخط

التكرار والنسبة / نوع الخط	التكرار	النسبة المئوية %
كبير	03	% 3.85
متوسط	38	% 48.72
صغير	37	% 47.43
المجموع	78	% 100

تعتبر العناوين إحدى العناصر المهمة التي تؤدي دورا كبيرا في إثارة انتباه القارئ للموضوعات، وتأخذ العناوين أشكال وصور وعبارات مختلفة الأمر الذي يلعب دوره في جذب وإثارة اهتماماته المتنوعة، ولذا تعمد الجرائد على اختيار وضبط عناوين موضوعاتها.

يتبين من خلال الجدول الخاص بفئة نوع الخط أن جريدة الشروق تختار العنوان المتوسط والصغير أكثر من العنوان الكبير من جهة ومن جهة أخرى أن أغلب الموضوعات جاءت في قالب الخبر. حيث ورد العنوان المتوسط بنسبة متفوقة بـ 48.72% بتكرار 38، تليها المرتبة الثانية الخاصة بالعنوان الصغير بنسبة 47.43% وتكرار 37، أما المرتبة الأخيرة بنسبة 3.85% ب 03 تكرارات والخاصة بالعنوان الكبير وهي نسبة ضعيفة إذا قورنت بالنوعين الآخرين.

4 -طبيعة نوع اللغة المستخدمة في معالجة الموضوعات الصحيفة:

الجدول رقم (04) يوضح تكرارات طبيعة نوع اللغة المستخدمة

التكرار والنسبة / نوع اللغة المستعملة	التكرار	النسبة المئوية %
العربية	38	% 44.18
اللهجات المحلية	14	% 16.28
اللغات الأجنبية	11	% 12.79
مزيج من الكل	23	% 26.75
المجموع	86	% 100

يتضح من خلال الجدول أن أكثر لغة مستعملة من قبل الجريدة هي اللغة العربية، بنسبة44.18 % و بتكرار 38 يليها مزيج من الكل بنسبة 26.75 %وتكرار 23 أما المرتبة الثالثة و الرابعة فكانت لكل من اللهجات المحلية و اللغات الأجنبية .

باعتبار أن جريدة الشروق ناطقة بالعربية فإنه من البديهي أن تحوز اللغة العربية على أعلى نسبة، أما فئة مزيج من الكل فكانت من أجل أن يصل الخبر لكل القراء باختلاف مشاربهم الفكرية و اللغوية.

5 ـفئة نوع المادة الإعلامية المنشورة: تشير هذه الفئة القوالب الفنية المستخدمة في نشر المضامين الخاضعة للتحليل لأنها تقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية، حيث يعبر هذا الاختلاف عن القيمة أو المكانة التي يحضى بها المنشور، ويمكن عرض النتائج المتعلقة بهذا الفئة كما يأتي:

الجدول رقم (05) يوضح تكرارات عناصر فئة نوع المادة الإعلامية المنشورة

التكرار والنسبة / عناصر فئة	التكرار	النسبة المئوية %
الخبر الصحفي	38	% 71.70
المقال الصحفي	11	% 20.76
روبرتاج الصحفي	3	% 5.66
رسم الكاريكاتير	1	% 1.88
المجموع	53	% 100

يتبين من خلال الجدول السابق أن الخبر الصحفي جاء في الرتبة الأولى بنسبة 71.70% ما يمثل تكرار 38 مرة من مساحة القوالب التحريرية المستخدمة في نشر موضوع سياسة التقشف في جريدة الشروق اليومي، يليها في المرتبة الثانية المقال الصحفي بنسبة 20.76% بتكرار 11 مرة، أما في المرتبة الثالثة جاء الروبرتاج بنسبة 5.66% وتكرار 03 مرات، في الأخير جاء رسم الكاريكاتير تكرار مرة واحد فقط بنسبة 1.88%.

معروف أن الخبر الصحفي مرتبط بالآنية فقد استخدمت صحيفة الشروق هذا النوع فهي بالتالي تحاول نقل تطورات وتقديم معلومات وتفاصيل حول الظاهرة، كما عمدت إلى استخدام المقال الذي يعطي صورة واقعية ولا يقوم على الخيال إذ يفسر هذا لجوء الجريدة إلى استعماله في ثاني مرتبة بعد الخبر باعتباره يلبي احتجاجات القارئ خاصة فيما يتعلق بالظواهر التي تثير اهتمامه كسياسة التقشف، ويمكن إرجاع هذه السيطرة للخبر والمقال الصحفي إلى اعتبار الجريدة بالدرجة الأولى إخبارية، لهذا جاءت الأنواع الصحفية الأخرى منعدمة، ما عدا رسم كاريكاتير تكرار مرة واحد فقط بنسبة 1.88%، وهذا راجع إلى أن الشروق اليومي لا تملك الوقت الكافي لصياغة الأخبار على أشكال وأنواع أخرى، لأن ذلك يتطلب المزيد من الجهد والعناية.

6 -طبيعة نوع الصور الصحفية المستعملة:

الجدول رقم (06) يوضح تكرارات عناصر الصور الصحفية المستعملة

التكرار والنسبة / نوع الصور	التكرار	النسبة المئوية %
صور واقعية	6	% 18.75
صور من الأرشيف	11	% 34.37
صور رمزية	1	% 3.12
بدون صور	14	% 43.75
المجموع	32	% 100

يتبن من خلال الجدول أن أغلب المواضيع التي تحدثت عن سياسة التقشف كانت بدون صور نظرا إلى أنها من تحرير مراسلين بنسبة 34.75 % ، يليها في المرتبة الثانية صور من الأرشيف بنسبة 34.37 % ، و في المرتبة الثالثة صور واقعية بنسبة بلغت 18.75 % و في الأخير الصور الرمزية بنسبة 3.12 % .

لم تعتمد جريدة الشروق اليومي على الصور بدرجة كبيرة نظرا لاستخدامها أسلوب الخبر الذي يعتمد على المراسلين الصحفيين كما لا يتلاءم مع الصور الفوتوغرافية .

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة فئات المضمون

يتضمن هذا المبحث الفئات التي تتناول مادة المضمون والأفكار والمعاني التي تحتويها، كما تشمل بدورها عدة أنواع من الفئات التي يمكن أن يستخرجها الباحث من المضامين التي يدرسها ويحللها، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أنواع من تلك الفئات وهي فئة الموضوع، فئة الاتجاه، فئة المصدر، وذلك حسب طبيعة الموضوع المعالج والمضامين المتعلقة به.

- **فئات الموضوع:** هذا النوع من الفئات الذي يستهدف الإجابة عن السؤال على ماذا يدور موضوع المحتوى ويفيد في الكشف عن مراكز الاهتمام في المواد الإعلامية المنشورة، ولذلك فقد حاولنا استخراج مجموعة من الفئات وعناصرها تتماشى مع المضمون الخاص للتحليل، وهي التي سنستعرضها فيما يأتي:

1 -**فئة نوع الموضوع:** هذا النوع من الفئات الذي يستهدف الإجابة على ماذا يدور موضوع المحتوى ويفيد في الكشف عن مراكز الاهتمام في المواد الإعلامية المنشورة، ولذلك فقد حاول الباحث استخراج مجموعة من الفئات وعناصرها تتماشى مع المضمون الخاص للتحليل، وهي التي سنستعرضها فيما يأتي:

الجدول رقم (07) يوضح تكرارات عناصر فئة الموضوعات المتعلقة بسياسة التقشف

التكرار والنسبة / فئة الموضوع	التكرار	النسبة المئوية %
انهيار أسعار البترول	84	% 30.66
سوء التسيير	35	% 12.77
مشاكل اقتصادية	24	% 8.76
البطالة	39	% 14.24
سياسة التقشف	54	%19.70
أخرى تذكر	38	% 13.87
المجموع	274	% 100

يتضح من خلال الجدول الذي يعرض تكرارات عناصر فئة الموضوعات المتعلقة سياسة التقشف في صحيفة الشروق اليومي أن أعلى نسبة هي فئة انهيار أسعار البترول بـ 30.66% بتكرار 84، يليها سياسة التقشف بنسبة 19.70% بتكرار 54، في حين ورد في المرتبة الثالثة فئة البطالة، بنسبة 14.24% بتكرار 39، و في المرتبة الرابعة فئة أخرى تذكر ، بنسبة 13.87%بتكرار 38 ، أما كل من المشاكل الاقتصادية و سوء التسيير فقد احتلتا ذيل الترتيب.

نستنتج من خلال الجدول أن أزمة انهيار أسعار البترول التي يعاني منها قطاع الاقتصاد في الجزائر ، تعد السبب الرئيسي الذي دفع بالحكومة إلى انتهاج سياسة التقشف.

2 -طبيعة الموضوعات التي توضح أسباب انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف:

الجدول رقم (08) يوضح تكرارات عناصر فئة أسباب انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف

التكرار والنسبة / فئة أسباب	التكرار	النسبة المئوية %
التضخم	32	% 13.45
تراجع سعر الدينار	47	% 19.75
انعدام الاستثمار	36	% 15.13
غياب الكفاءات	07	% 2.95
نقص السيولة	38	%15.96
الفساد	38	%15.96
التخطيط	35	% 14.70
الاعتماد الكلي على المحروقات	05	% 2.10
المجموع	238	% 100

يتضح من خلال الجدول إن تراجع سعر الدينار جاء في المرتبة الأولى بنسبة 19.75 % وبتكرار 47 و في المرتبة الثانية احتلت كل نقص السيولة، الفساد، نسبة 15.96% بتكرار 38، كما احتلت كل من التخطيط والتضخم المرتبتين الرابعة والخامسة، أما المتبقية فكانت من نصيب كل من فئتي الاعتماد الكلي على المحروقات وغياب الكفاءات.

هذا يدل على أن أكبر سبب يؤدي بالحكومة إلى اتخاذ سياسة التقشف، هو تراجع سعر الدينار، بسبب ارتفاع باقي العملات المتعامل بها دوليا.

3 ـ طبيعة الموضوعات التي توضح أشكال إعلان الحكومة لسياسة التقشف:

الجدول رقم (09) يوضح تكرارات عناصر فئة أشكال إعلان الحكومة لسياسة التقشف

التكرار والنسبة / أشكال الاحتجاج	التكرار	النسبة المئوية %
إصدار بيان	19	% 14.85
الجريدة الرسمية	18	% 14.06
الخطابات	28	% 21.87
الأحزاب	21	% 16.40
أخرى تذكر	42	% 32.82
المجموع	128	% 100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة التي احتلتها أشكال إعلان الحكومة لسياسة التقشف هي فئة أخرى تذكر بتكرار 42 و نسبة 32.82 % ، يليها في المرتبة الثانية الخطابات بتكرار 28 و نسبة تصل إلى 21.87 % ، و في المرتبة الثالثة، الاحزاب، بنسبة 16.40 % و تكرار21 ، أما في المرتبة الثالثة ، يأتي إصدار بيان بتكرار 19 ونسبة 14.85 % و يليها بأقل درجة الجريدة الرسمية بتكرار 18 و نسبة 14.06 %.

تدل النتائج إلى أن أغلب وسائل إعلان الحكومة لسياسة التقشف جاءت بطريقة مدروسة نابعة من العجز الاقتصادي الذي تعاني منه الدولة في ظل غياب قنوات الحوار الرسمية ، بين الحكومة و الشعب.

4 ـفئة المصدر التي تعتمد عليها جريدة الشروق اليومي للحصول على الأخبار المتعلقة بسياسة التقشف:

الجدول رقم (10) يوضح تكرارات عناصر فئة المصدر في صحيفة "الشورق"

التكرار والنسبة / فئة المصدر	التكرار	النسبة المئوية %
المراسل الصحفي	37	% 49.34
جهات رسمية	20	% 26.67
رسام الكاريكاتير	17	% 22.66
أخرى تذكر	1	% 1.33

المجموع	75	% 100

يتضح من خلال الجدول الذي يعرض تكرارات عناصر فئة المصدر أن صحيفة الشروق اليومي تعتمد على المراسل الصحفي بدرجة أولى من بين مصادر الأخبار المتعلقة بموضوع سياسة التقشف، حيث ورد المراسل الصحفي 37 مرة، أي بنسبة 49.34% من مجموع تكرارات المصادر الصحفية، في حين أنها اعتمدت في الدرجة الثانية على جهات الرسمية بتكرار 20 بنسبة 26.67%، يليها في المرتبة الثالثة رسام الكاريكاتير بتكرار 17 وبنسبة 22.66%، و أخرى تذكر ظهرت في المرتبة الأخير بتكرار واحد وبنسبة 1.33%.

كما يلاحظ أن جريدة الشروق اليومي اعتمدت على بعض المصادر الصحفية في معالجة ظاهرة سياسة التقشف بغية الوقوف على حقيقة الظاهرة فقد اعتمدت على المراسل الصحفي كمصدر للأخبار خاصة في معالجة الظاهرة المطروحة وذلك راجع إلى أن المرسلون يهتمون بقسم المحليات أكثر من المصادر الأخرى التي تخوض في المواضيع السياسية والاجتماعية...إلخ، كما استفادت الجريدة بمجموعة من المواضيع والأخبار من قبل جهات رسمية التي احتوت في مضمونها على معلومات وأرقام من شأنها أن تساهم في إثراء وإعطاء تفاصيل أكثر حول الظاهرة.

فئة الفاعلين في المادة الصحفية

الجدول رقم (11) يوضح تكرارات عناصر فئة الفاعلين في المادة الصحفية

التكرار والنسبة / فئة الفاعلين	التكرار	النسبة المئوية %
رؤساء أحزاب	28	% 13.08
شخصيات وزارية	89	% 41.59
مختصون اقتصاديون	34	% 15.89
أخرى تذكر	63	% 29.44
المجموع	214	% 100

يتبين من خلال الجدول أن فئة الفاعلين كانت بأكبر نسبة لدى شخصيات وزارية، بنسبة 41.59 % وبتكرار، يليها في المرتبة الثانية أخرى تذكر بنسبة 29.44 % وبتكرار 63، أما في المرتبة الثالثة احتلتها مختصون اقتصاديون بنسبة 15.89 % وبتكرار 34، أما

في المرتبة الأخيرة جاءت رؤساء أحزاب بنسبة 13.08 % وبتكرار 28، وهذا باعتبار أن أغلب المواضيع كانت تصب في إطار معالجة المشاكل الاقتصادية التي مست الدولة.

5 -فئة الاتجاه نحو معالجة الجريدة لسياسة التشقف:

الجدول رقم (12) يوضح تكرارات عناصر فئة الاتجاه للجريدة نحو المضامين

التكرار والنسبة / فئة الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية %
ايجابي	16	% 40
سلبي	17	% 42.5
محايد	07	% 17.5
المجموع	40	% 100

يتضح من خلال الجدول الذي يوضح تكرارات عناصر فئة اتجاه المضمون في تناول سياسة التقشف في صحيفة الشروق اليومي، أن اتجاه المضمون غلب عليه الاتجاه السلبي الذي تكرر 17 مرة، أي بنسبة 42.5% من مجموع تكرارات هذه الفئة، وبدرجة أقل ورد الاتجاه الإيجابي في تناول الموضوع بتكرار 16 مرة وبنسبة 40%، في حين ظهر الاتجاه المحايد بدرجة ضعيفة بتكرار 07 وبنسبة 17.5%.

ويدل هذا على نوع من ترتيب الأهمية بالنسبة لصحيفة الشروق اليومي، حيث تعتبر موضوع سياسة التقشف موضوعا سلبيا بالدرجة الأولى، وتتناوله من جانب سلبي وتدرجه من ضمن المواضيع الهامة نظرا لتضمنه قيمة إخبارية هامة بالنسبة للصحف، وهي القيمة السلبية التي تعطى لحدث أو واقعة معينة تؤهله إلى أن يصبح خبرا هاما بالنسبة للصحيفة.

6 -فئات السمات خاصة بالفاعلين في تناول سياسة التقشف:

الجدول رقم (13) يوضح تكرارات عناصر فئة فئات السمات

التكرار والنسبة / فئة السمات	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	284	% 66.67
أنثى	142	% 33.33
المجموع	426	% 100

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الذكور كانت بضعف نسبة الإناث بمعدل % 66.67 وبتكرار284 في حين أن الإناث احتلت نسبة % 33.33 و بتكرار 142، هذا يدل على أن تناول سياسة التقشف مقتصر على الذكور أكثر من الإناث نظرا للأسلوب المنتهج من قبل السلطات في التعامل مع سياسة التقشف و التي يغيب عنها العنصر النسوي.

7 ـفئة الجمهور المستهدف:

الجدول رقم (14) يوضح تكرارات عناصر فئة فئة الجمهور المستهدف

التكرار والنسبة / فئة الجمهور المستهدف	التكرار	النسبة المئوية %
الوزارة المعنية	28	% 17.18
العمال	26	% 15.95
القراء	30	% 18.40
الاقتصاديون	33	% 20.25
أحزاب سياسية	12	% 7.37
أخرى تذكر	34	% 20.85
المجموع	163	% 100

يتضح من خلال الجدول الذي يوضح تكرارات عناصر فئة الجمهور المستهدف أن أخرى تذكر احتلت المرتبة الأولى بتكرار 34 و نسبة 20.85 %، يليها في المرتبة الثانية الاقتصاديون بتكرار 33 و نسبة 20.25 %، أما في المراتب الباقية فنجد كل من القراء، الوزارة، العمال، الأحزاب السياسية بنسب متقاربة، يدل هذا على أن الجمهور المستهدف من خلال الجريدة هو جمهور متنوع مشكل من عامة الشعب بفعل ضعف دوره في تبني قضية سياسة التقشف و بالتالي تذكير عامة الشعب بالدور الذي من المفروض أن يلعبه.

8 -توزيع الموضوعات الصحيفة حسب أهداف الجريدة في معالجة سياسة التقشف

الجدول رقم (16) يوضح تكرارات عناصر فئة الأهداف

التكرار والنسبة / فئة الأهداف	التكرار	النسبة المئوية %
التوعية	62	% 34.25
تجاوز الأزمة الاقتصادية	26	% 14.36
السبق الصحفي	60	% 33.15
أخرى تذكر	33	% 18.24
المجموع	181	% 100

يتبين من خلال الجدول أن هدف الجريدة من خلال معالجتها لموضوع الاحتجاج كان توعية المواطنين بسياسة التقشف التي تعتبر جديد بالنسبة للمواطن الجزائري بتكرار 62 و نسبة 34.25 %، يلي ذلك بأقل درجة السبق الصحفي، ثم تأتي تجاوز الأزمة الاقتصادية بنسبة 14.36 %.

9 -القيم المتضمنة في الموضوعات الصحفية المتعلقة بسياسة التقشف:

الجدول رقم (17) يوضح تكرارات عناصر فئة القيم المتضمنة

التكرار والنسبة / فئة القيم	التكرار	النسبة المئوية %
تحمل المسؤولية	31	% 20
الانسجام والتضامن	26	% 16.78
الاستجابة	30	% 19.35
حب الذات	20	% 12.90
قيم أخرى	48	%30.97
المجموع	155	% 100

يتبن من خلال الجدول المتعلق بتكرارات عناصر فئة القيم المتضمنة في صحيفة الشروق أن المواد المدروسة في هذه الصحيفة تضمنت في المرتبة الأولى قيم أخرى بتكرار 48 مرة، أي بنسبة 30.97%، يليها في المرتبة الثانية تحمل المسؤولية بتكرار 31 مرة وبنسبة 20% في حين ظهرت في المرتبة الثالثة الاستجابة بدرجة أقل بتكرار 30 أي بنسبة 19.35%، في حين وردت في المرتبة الرابعة الانسجام والتضامن بتكرار 26 بنسبة 16.78%، وفي المرتبة الأخيرة ظهرت قيمة حب الذات بتكرار 20 أي بنسبة 12.90%.

جاءت نسب عناصر فئة القيم المتضمنة في المواد الإعلامية المدروسة في صحيفة الشروق اليومي متقاربة، ويدل على أن المواد الإعلامية المدروسة في الصحيفة متوازنة إلى حد ما في تضمين قيم متنوعة ومتعددة في موضوع سياسة التقشف ، قد يكون ذلك ما تهدف إليه صحيفة الشروق من خلال الدعوة إلى الالتزام بمبادئ المجتمع، وجلب التأييد لهذه المبادئ ورفض كل ما يخالف هذه المبادئ، إذ تسبب مخالفتها خللا في توازن المجتمع، وبالتالي فان الصحافة كوسيلة إعلامية في هذه الحالة تساهم في دعم استقرار المجتمع وتماسكه.

توزيع الموضوعات الصحفية حسب الحلول المقدمة للخروج من هذه الأزمة:

الجدول رقم (18) يوضح تكرارات عناصر فئة الحلول

التكرار والنسبة / فئة الحلول	التكرار	النسبة المئوية %
تدعيم الحوار	38	% 25.50

تحكيم العقل	46	% 30.88
العمل بالقوانين	38	% 25.50
الإصلاح الاقتصادي	27	% 18.12
المجموع	149	% 100

يتضح من خلال الجدول المتعلق بتكرارات الحلول المقترحة في الصحيفة الشروق اليومي جاء في المرتبة الأولى تحكيم العقل بتكرار 46 مرة بنسبة 70% وبتكرار 38 بنسبة 25.50% كل من تدعيم الحوار وعمل بالقوانين في المرتبة الثانية، في حين ورد في المرتبة الأخير الإصلاح الاقتصادي بتكرار 27 وبنسبة 18.12%، مما يدل على أن صحيفة الشروق اليومي متوازنة إلى حد ما في طرح الحلول أثناء تناولها لموضوع سياسة التقشف ولا تكتفي بطرح المشكل فقط.

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لم تخصص جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لإبراز موضوع سياسة التقشف وهذا دليل على أن الجريدة لم تولي أهمية كبيرة بالظاهرة مقارنة بمدى أهميتها.
- توضح لنا أيضا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى أن موضوعات سياسة التقشف مقتصرة على الصفحات الداخلية وبنسبة قليلة في الصفحات الأولى والأخيرة وهذا يبرر أكثر عدم الاهتمام الكافي بالظاهرة، فالصفحة الأولى والأخيرة أهم من الصفحات الداخلية.
- مجمل المقالات التي تناولتها جريدة الدراسة جاءت على شكل أخبار بنسبة كبيرة جدا والتي جاءت في الصفحة الداخلية للجريدة وضمن قسم المحليات.
- ركزت الشروق اليومي على أسلوب الخبر الصحفي في كتابة الأخبار نظرا لعامل الوقت الذي منع من استخدام أساليب أخرى لذا اكتفت بالأنواع البسيطة وهذا ما لم يسمح لها بالتوسع في خصائص الظاهرة وأبعادها كما أهملت مقالات الرأي التي يمكن أن تبرز من خلالها وجهات النظر في الظاهرة.
- كما اعتمدت الجريدة في تناولها للظاهرة على مراسلين بنسبة كبيرة وصحفيين في نقل تفاصيل الظاهرة.

خاتمة:

من خلال ما سبق اتضح أن جريدة الشروق لم تولي أهمية كبرى لموضوع بحثنا برغم أنه من أكبر القضايا التي طغت على الساحة السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية، فقد أثارت سياسة التقشف لغطا كبيرا على مستوى الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، خصوصا بعدما صاحبها قانون المالية التكميلي لسنة 2016، ربما هذا راجع لغياب الصحافة المتخصصة في أروقة مؤسسة الشروق، حيث اتضح بعد الدراسة أن صحيفة الشروق اعتمدت على الخبر الصحفي بصفة غالبة في تناولها لسياسة التقشف في الجزائر إذ يعتمد الخبر الصحفي بالأساس على المراسلين، أي نقل الخبر كما هو دون أعطائه تلك الصبغة التخصصية التي يحتاجها موضوع بحجم وأهمية السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية بعد انهيار أسعار البترول، حيث احتاج المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي في الجزائر إلى معلومات أكثر حول هته السياسة المنتهجة لمعرفة ما إن كانت في صالحه وتخدم اقتصاد بلاده للخروج من الأزمة بأقل الخسائر والأضرار.

هذا ما غاب في عملية تناول جريدة الشروق لموضوع سياسة التقشف، الأمر الذي جعل التناول الصحفي غير متكامل الأركان، يحتاج إلى عمق أكثر ونظرة تخصصية، تساعد القارئ في فهم حيثيات الموضوع ومدى فاعليته في القضاء على الأزمة.

المراجع:

- **أحمد بن مرسلي،** مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2005.
- **إبراهيم عبد الله المسلمي،** نشأة وسائل الإعلام وتطويرها العربي، 2005.
- **إبراهيم القيطاني،** سياسة التقشف في مصر: ط1، القاهرة، مؤسسة المصري للصحافة والطباعة، 2012.
- **خبابة عبد الله**،الإقتصاد المصرفي، دار الجامع الجديدة لنشر; 2013.
- **عبد الحميد مرغيث**, تداعيات إنخفاض اسعار النفط على الإقتصاد الجزائر; ملتقى كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل.
- **عبد الكريم شنجار العيساوي،** السيولة الدولية في ضل الأزمات الاقتصادية والمالية; دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- **علي عبد الفتاح أبو شرار،** الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات; دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط3، 2013.
- **عامر لطفي،** الاقتصادات الست الأغنى في العالم، دار الرضا للنشر; دمشق الطبعة الأولى، 2003.
- **عبد العزيز عبد الستار،** محاولة لفهم الشخصية اليابانية من منظور عربي اسلامي; دار المفردات للنشر، الرياض، ط1، 2007.
- **فريد كورتل،** الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها; مجلة بغداد للعلومالاقتصادية، الجامعة، 2009.
- **رشيد طيعة،** تحليل المحتوى في العلوم الانسانية: لقاهرة، دار الفكر العربي، 2000.
- **محمد عبد الحميد،** منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
- **محمد عبد الحميد،** تحليل المحتوى في بحوث الإعلام،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- **نجيب نعمة الله وآخرون،** مقدمة في اقتصاديات النقود والمصارف والصيرفة والسياسات النقدية; دار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2001.
- **سعد محمد عثمان وآخرون،** التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وأفاق تطوره المستقبلي; دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001.

- **سمير أمين وآخرون**، الاشتراكية واقتصاد السوق، تجارب الصين، فيتنام، كوريا; مكتبة مدبولي; القاهرة، ط1، 2004.

المواقع الإلكترونية

- حفيظ صوليلي، ww.elkhabar.com ,تدابير التقشف.
- **حمزة حظري**، الازمة ليست قدرا حتميا،WWW.ELWASAT.com.
- **زهية إيمان**، كل شيئ عن قانون المالية 2016;www.djazairess.com. www.
- **منتديات التاسيلي**، Www Tassihialgeriecom.
- **محمد فاروق**، ما هو التقشف، www.alaraby.com.

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

عنوان الاستبيان:

المعالجة الصحفية لسياسة التقشف في الجزائر

دراسة تحليلية لجريدة الشروق

ملاحظة (01): بين أيديكم استمارة تحليل المحتوى تستخدم كأداة لجمع المعلومات والبيانات، نرجو منكم تحكيم هذا الاستبيان من أجل مساعدتنا في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع الدراسة.

ملاحظة (02): ضع علامة (+) في المكان المناسب للإجابة.

إعداد الطلبة:

- رخيس امين
- سعيدي أمينة

إشراف الأستاذ:

* طريف عطاءالله

السنة الجامعية: 2015/2016

المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة

01- اسم الجريدة:

02-تاريخ الصدور:

03-رقم العدد:

المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟)

04- المساحة الكلية للجريدة:

05- المساحة الخاصة بالتحليل:

06- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحات:

07-توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب موقع المادة الصحفية عبر الصفحة الأول:

08- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب نوع الخط الذي كتبت به المادة الصحفية (العناصر التبوغرافية):

09- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب اللغة المستخدمة في التحرير:

10- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب القوالب الصحفية التي جاءت بها:

11- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب طبيعة الصور الصحفية:

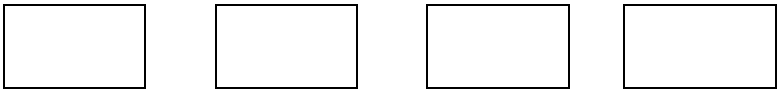

12- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب عددها عبر الصفحات:

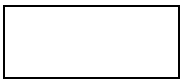

المحور الثالث: فئات المضمون (ماذا قيل؟):

13- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب طبيعة الموضوعات:

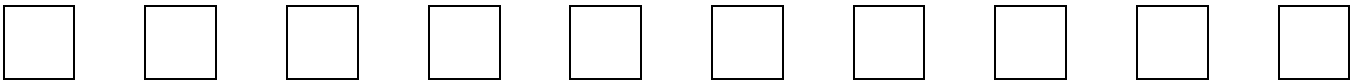

14-توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب اتجاه الجريدة نحوها:

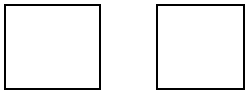

15- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب المصادر الصحفية:

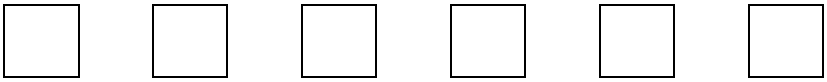

16-توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب الفاعلين في المادة الصحفية:

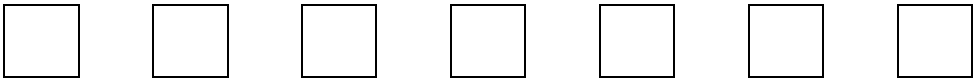

17- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب السمات العامة (الجنس):

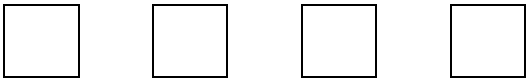

18- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب الأماكن الجغرافية:

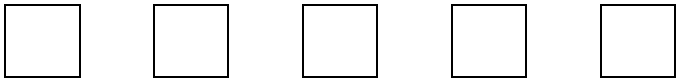

19- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب الجمهور المستهدف:

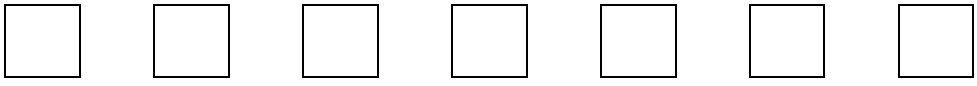

20- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب أهداف الجريدة من المعالجة:

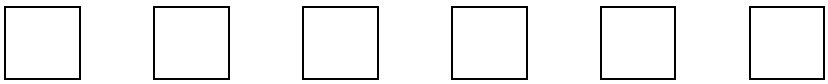

21- توزيع موضوعات سياسة التقشف حسب القيم المتضمنة في المادة الصحفية:

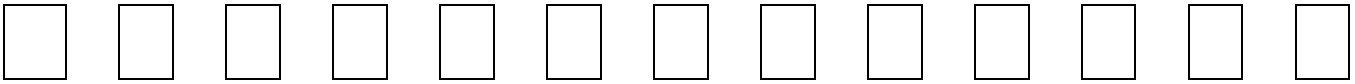

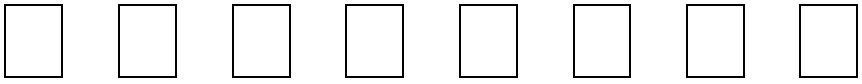

المحور الرابع: ملاحظات عامة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....